عايدة العزب موسى

جذور العنف

في الغرب الإفريقي

حالتا
مالي ونيجيريا

دار البشير
للثقافة والعلوم

جذور العنف في الغرب الأفريقي

إنها أفريقيا

هذة القارة المظلومة تاريخيا
مزيد من الفقر رغم الثروات الطبيعية
والبشرية
مزيج من اللغات والعادات والثقافات
والصراعات القبلية
التى ولدت العديد من حركات الاحتجاج
المعارضة والمتداخلة والتى يمثل العنف
فيها حجر أساس
فمن المسئول عن العنف؟
وما أطراف الصراع؟
وما أبعادالمؤامرة عليها؟
وما الخلفية الحقيقية لأحداث العنف
فى الغرب الأفريقى؟
كل هذا يعرض له الكتاب فى حالتين
من بدايات جذور العنف فى هذه القارة
السمراء وهما مالى ونيجيريا

دار البشير للثقافة

01012355714 - 01152806533
darelbasheerealla@gmail.com
darelbasheer@hotmail.com
www.darelbasheer.com



جذور العنف في الغرب الأفريقي

(حالتا مالي ونيجيريا)



اسـم الكتـاب: جذور العنف فى الغرب الإفريقيى (حالتا مالي ونيجيريا)
التـأليف: د. عايدة العزب موسى
عـدد الصفحـات: 144 صفحة
عـدد المـلازم: 9 ملازم
مقـاس الكتـاب: 14 × 20 سم
عـدد الطبعـات: الطبعة الأولى
الإيداع القانوني: 2015/20082
الترقيم الدولي: I.S.B.N.978/977/278/497 /4

1435 هـ
2015 م

التوزيع والنشر
دار البشير للثقافة والعلوم
مصر
darelbasheer@hotmail.com
darelbasheeralla@gmail.com
ت: 01012355714 - 01152806533

جذور العنف
فى الغرب الإفريقيى
حالتا مالى ونيجيريا

د. عايدة العزب موسى



مقدمة

نحن لا نستطيع أن نفهم الحركات والتنظيمات الشعبية التي تعمل في أفريقيا الآن إلا إذا وضعنا في اعتبارنا تاريخ أفريقيا على مدى القرنين الماضيين أو ما يزيد على ذلك، واستخلصنا من هذا التاريخ أوجه الصراعات والمنازعات الحادة التي جرت على مدى هذه القرون والتي أخلت بالنسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي لتلك الشعوب وبالتشكيلات الاجتماعية والسياسية التي كانت قائمة من قبل.

وعلى كل من يقترب من الحاضر الافريقي وتشكيلات دوله وتنظيماته الشعبية وحركاته الاجتماعية والثقافية أن يضع هذا التاريخ في اعتباره بوصف أن هذا الأمر هو المقدمة الضرورية التي يجب وضعها في الاعتبار لكي نفهم ما يجري الآن.

كانت هناك في أفريقيا قبائل وشعوب ودول متجمعة ومصنفة على أساس من الحركة الذاتية للتاريخ الأفريقي، ومبعثها الأوضاع الداخلية وتطورها وأساسها عناصر تاريخية تكونت عبر التفاعل التاريخي

الأفريقي، جرى هذا الأمر طبقًا لما يتسم به الوجود الأفريقي من توازنات ذاتية بين قواه المتنوعة ولكن طبقًا لأطماع القوى الأوروبية الاستعمارية وإصرارها على السيطرة على ما تستطيع السيطرة عليه من الأراضي والشعوب الأفريقية بقوة عسكرية متطورة وبقسوة عنصرية غير مفهومة مما أدى إلى تقسيم الوجود الأفريقي أشلاء أشلاء.

وحتى لا يستدرج القارىء إلى التاريخ القديم في موضوعات تتعلق بالحاضر المعيش يكفي أن نشير إلى أهم عناصر هذه الأمور:

أولا: أن الاستعمار الأوروبي وبخاصة الاستعمار الفرنسي في غرب أفريقيا الذي يهمنا في هذه الدراسة كان قد ولد حركة مقاومة شعبية ضده من الشعوب والقبائل الأفريقية التي عانت من وطأته، واستمرت هذه المقاومة عشرات السنين حتى بعد أن عدَّل الاستعمار من أساليبه في الحكم والسيطرة عبر القرن العشرين، كما أن ثمة رصيد معاد للاستعمار الغربي الأوروبي وتاريخه في أفريقيا منذ القرون الوسطى وما كان يقوم به من خطف للأفارقة واسترقاقهم وبيعهم في أسواق النخاسة وترحيلهم إلى أمريكا عبر المحيط الأطلنطي عبيدًا يباعون ويشترون.

ثانيًا: أن الدول الأوروبية في استعمارها لأفريقيا وأراضيها كانت عقدت ما يعرف باسم مؤتمر برلين 1884 - 1885 لاقتسام القارة

الأفريقية بين بعضهم البعض، ولم يراعوا في هذا التقسيم الوحدات الأفريقية المنبثقة من التشكل الجماعي للأفريقيين في تجمعاتهم القبلية أو اللغوية أو العرقية أو بالنسبة لما كان قائم في أفريقيا من دول وإمبراطوريات، لم يراعوا هذه التصنيفات إنما قسموا أفريقيا باعتبار أراضٍ يريدون استغلالها ومناطق نفوذ لهم، قسموها حسب قوة كل من الدول الأوروبية إزاء الدول الأوروبية الأخرى المشاركة في المؤتمر، وحسب مدى احتياجها للثروات الطبيعية الموجودة في كل سقع أفريقي، وحسب مدى نفوذها الاستعماري السابق في أي من المناطق المحتلة، فجاء معيار التقسيم بما لا يراعوا فيه التجانس القبلي أو العشائري أو اللغوي أو غيره من العوامل الأفريقية الذاتية، وتقطعت الشعوب والجماعات الأفريقية أشلاءً، وانعكس ذلك في حركات مقاومة شعبية بين الأفريقيين ضد الحكومات التي قامت وفق هذا التقسيم الذي فرضه مؤتمر برلين.

ثالثًا: أن حركات التحرر الوطني والمقاومة الوطنية الأفريقية اضطرت أن تراعي كل هذه التقسيمات التي فرضت عليها مما ترتب عليه نوع من التضارب بين تشكيلاتها وبين النظم الاجتماعية السابقة التي كانت سائدة والتي كانت تقوم حسب التكوينات العرقية واللغوية القديمة.

رابعًا: أن الاستعمار عندما وصل هذه البلاد أراد دعمًا لسيطرته السياسية بأن يفرض ثقافته على النخب الاجتماعية والثقافية في هذه البلاد وذلك من خلال المدارس والإعلام وكافة الأنشطة الرسمية التي تبنتها الحكومات الأفريقية التابعة له، وهذا ما أدى إلى أن تولدت عنه حركات مقاومة ثقافية من الثقافات التقليدية الموجودة والسائدة لدى الشعوب الأفريقية، حركات مقاومة ضد هذا الوافد الثقافي الغريب، فظهرت حركات شعبية رافضة للثقافة الغربية ومتمسكة بالثقافات الموروثة والسائدة بين الشعوب، ومن ذلك الثقافة الإسلامية ذات الجذور الشعبية التقليدية في العديد من الجماعات.

- نخلص من ذلك:

أنه توجد حركات شعبية دوافعها تدور حول أهداف عديدة وردود فعل متباينة. وهناك توجه معاد للسيطرة الأجنبية استخلاصًا للاستقلال الوطني مما يسمى أصحابه بالحركات الوطنية وسياستها التخلص من السيطرة الاستعمارية الأجنبية الغربية في كافة صورها وأشكالها وأساليبها.

وهناك قبائل موزعة على الحدود بين أكثر من دولة حديثة التكوين، وهذه القبائل ترفض توزيع مجالها الجغرافي الذي عرفته

من مئات السنين كمصدر للعيش والحياة. وترفض إقامة هذه الحدود الحديثة التي تقسم القبائل أو تحد من مجال حياتها.

وهناك صراعات قبلية قديمة قامت على أسس التكوينات السياسية القديمة ثم جاءت التكوينات الحديثة لتمكن بعض هذه القبائل من الوصول إلى الحكم والسيطرة على القبائل الأخرى.

كل هذه العوامل تولد حركات سياسية معارضة ومتداخلة، يضاف إليها الخلاف الديني الذي يشكل بحكم كونه الثقافة السائدة يشكل تعبيرًا عن هذه الاحتجاجات كلها أو بعضها.

وهذه الحركات الاحتجاجية كلها تعبر عن نفسها إما بوسائل سلمية أو باستخدام العنف. واستخدام الحركات السياسية للعنف موجود ومنتشر سواء في أفريقيا أو في غيرها من بلدان العالم أجمع، هو موجود عبر مراحل التاريخ كله.

ولكن الفكر السائد الآن عالميًا لمقاومة جميع الحركات السياسية الشعبية في بلاد المسلمين يريد أن يضعها جميعها مع بعضها، ويعبر عنه بلفظ الإرهاب وأدخل معها حركات الاحتجاج السلمية، وهكذا صنعت أمريكا في أفغانستان واتهمت حركاتها السياسية المعتمدة

على الدين بالإرهاب، وهكذا صنعت أيضًا مع العراق ضد نظام صدام العلماني، وهكذا تصنع كل دولة في معارضة معارضيها.

كما أن هشاشة الدول الأفريقية في مجال الحفاظ على السلم والأمن خصوصًا في منطقة المغرب والساحل الأفريقي جعلت الجماعات الجهادية التي فرت من الجزائر حيث نشأت في الأصل لا يرون حدودًا بين البلدان من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر. والخوف من ترابط مسارح العمليات بين مختلف الجماعات. والواقع أن جماعة بوكوحرام النيجيرية هي بصدد الامتداد إلى الكاميرون والنيجر وحتى أفريقيا الوسطى.

يضاف إلى ذلك أن هذه الجماعات المسلحة تقيم في مناطق خالية ليس للسلطة المركزية سيطرة تذكر عليها، وهي تعتمد على حقائق محلية هي العلاقات العائلية والقبلية وبهذا تضمن لنفسها شبكات تضامن ومعلومات. وتتخذ موقعًا في الاقتصاد المحلي من خلال حركة القوافل التجارية والعسكرية، وفرض إتاوات على مرورها، والمشاركة في أنشطة التهريب في مجالات الأسلحة والمخدرات والسجائر والرهائن، وبذلك تمول نفسها وتجند أتباعها من الشباب الذي يستهويه المغامرات، وهم يتمتعون بموارد مالية وقدرات عسكرية تفوق غالبًا ما لدى القوات

العسكرية والأمنية التقليدية. وقد أدت حملة الإرهاب التي تقودها بوكوحرام إلى وضع حد للتجارة والتبادل التجاري عبر الحدود، وإلى وقت قريب كان كثير من الكاميرونيين يعبرون الحدود يوميًا إلى الأسواق في نيجيريا بهدف بيع منتجاتهم لكن نقاط العبور هذه أصبحت مهجورة اليوم، كما تراجعت السياحة في الشمال وأقصى الشمال بشكل حاد.

يقول أحد المحليين الأفريقيين: "إن كلامنا يكون ناقصًا لو وصفنا بوكوحرام بأنها جماعة إرهابية فقط؛ لأنها في الحقيقة جماعة حسنة التنظيم، وهي تتحكم في قرى كاملة، وتطور أيديولوجيتها للسيطرة على القلوب والعقول وتقدم إطارًا لعملية التنظيم الاجتماعي.

إن النموذج الغربي الذي تبنته الدولة القومية الحديثة أدى إلى تكوين نخبة أفريقية حاكمة تسيدت على جموع المواطنين أي أنه استبدل بنخبة أفريقية بدلًا من المستعمرين، وهذا جعل بسطاء الأحياء الشعبية والريف يحملون في وجدانهم بذور الاحتجاج والتهميش والكبت، وهي أمور يمكن لدعاة الجهاديين أن يستفيدوا منها ويستغلونها باستمالة السكان.

إن شعار الفوضى الخلاقة التي بشرت به السياسة الأمريكية نشرت الصراعات والفوضى التي تنهي مقومات الشعوب والتكوينات الاجتماعية الأفريقية وتصبح من الضعف بحيث لا تستطيع أن تقاوم بنفسها فتطلب

الحماية والعون من الدول الاستعمارية. ولعل أكبر مثال على خلق الفوضى هو التدخل التي قام به حلف الناتو في ليبيا عام 2011 دون تفكير مسبق في مرحلة ما بعد الهجوم، كانت نتائجه مدمرة إذ انتشر السلاح والمقاتلون في منطقة الساحل الأفريقي كله، وزعزع الاستقرار في مالي، ويؤول الأمر إلى حرب أهلية في ليبيا ذاتها. وقد حاول الاتحاد الأفريقي دون نجاح أن يعارض هذه العملية التي تمت بموافقة منظمة الأمم المتحدة.

إن القمع والاستغلال والعنف هو حجر الأساس في حلقات الاحتجاج والاضطرابات والتمرد، والكارثة الحالية في الصحراء الكبرى الأفريقية هي نتيجة حتمية للطريقة التي جرى بها ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب التي تنظر إلى الإرهاب باعتباره مبررًا شرعيًا لإنشاء جبهة صحراوية في الحرب العالمية ضد الإرهاب، وهذا يؤدي إلى أن تتحول المنطقة إلى صراعات قبلية وقومية وعرقية أكثر من كونها صراعًا أيديولوجيا ضد داعش أو القاعدة أو ما يسمى بالخطر الإسلامي.. وهنا مكمن الخطر.

■■■

المبحث الأول

(مـــالـــي)

أولاً:

خريطة جماعات العنف والإرهاب

تعود جماعات التمرد والعنف والإرهاب في المغرب الإسلامي إلى نهايات القرن الماضي، ظهرت بداياتها في الحرب الأهلية في الجزائر التي امتدت من 1991 - 2002، وصعدت أرواح أكثر من 200 ألف ضحية، وكانت صراعًا بين السلطة العلمانية بجبهة التحرير والفصائل الإسلامية المختلفة، وانتهى الصراع بخسارة الإسلاميين. كان بين هذه الفصائل الإسلامية «الجماعة السلفية للصلاة والجهاد» التي تبنت العنف كرد فعل على إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر 1991 وفازت فيها جبهة الإنقاذ الاسلامية. وفي عام 1992 قامت الجماعة بعدة عمليات صغيرة مثل خطف سياح وتفجير عربات عسكرية جزائرية وعمليات انتحارية متباعدة، ولكن أحدثت هذه العمليات وضعًا متفجرًا في الجزائر، وفي مايو 1994 تم لقاء بين الجماعات الإسلامية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها ونتج عن هذا الاجتماع وحدة تنظيمية

جديدة بقيادة الجماعة السلفية التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم أكيم AQIM أي تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

جاء الظهور الفعلي للجماعة على الساحة الجزائرية على إثر أزمة الرهائن الأجانب في أبريل عام 2003 عندما أعلنت مصادر من الجيش الجزائري عن اختطاف سبع مجموعات من السياح الأوروبيين يبلغ عددهم 32، وأن الخاطفين هم من أعضاء المنظمة السلفية للصلاة والجهاد GSPC وهم مجموعة ميليشيات إسلامية ترتبط بتنظيم القاعدة. وفي مايو أطلق سراح 17 رهينة بعد تبادل إطلاق النار بين الجيش والخاطفين. وفي أغسطس أطلق سراح الرهائن الباقين الخمسة عشر بعد أن أعلنت السلطات الجزائرية أنها مستعدة للسماح لجميع الخاطفين بمغادرة البلاد بحرية بشرط أن يتم إطلاق الرهائن، وفتحت لهم ممرًا آمنًا لمغادرة البلاد من الجنوب للوصول إلى مالي. وعلى مدار عدة سنوات من تمرد دموي أسفر عن مقتل مائة ألف شخصًا، وبالتحديد عام 2007 أعلنت المنظمة السلفية للصلاة والجهاد أنها غيرت اسمها لتصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM وأنها تسعى لإسقاط الحكومة الجزائرية وإقامة دولة إسلامية.

وكانت الولايات المتحدة أبدت قلقها من أن يمتد نفوذ هذا النشاط الإسلامي عبر الصحراء؛ فقامت بمبادرة عرفت تعرف باسم "مبادرة الجماعة الساحلية PSI" التي صارت في عام 2005 باسم "المبادرة ضد الإرهاب عبر الساحل". وكانت المبادرة عبارة عن تجنيد قوات مسلحة من سبع دول صحراوية وتدريبهم على القتال للعمل في هذا التكوين العسكرية، ولتنفيذ مشروع الساحل هذا رصدت الولايات المتحدة 500 مليون دولار على مدى خمس سنوات للمعدات العسكرية في الأساس، ويمكن زيادتها إذا طلبت نيجيريا وغانا بزيادتها، وحتى عام 2006 عندما تشكل هذا التكوين العسكري لم تكن "أكيم" قد تكونت بعد.

لم يكن هدف الولايات المتحدة من مبادرة الساحل محاربة الإسلاميين في مجال المعارك القتالية فحسب بل كانت ترغب في محاربتهم بالنسبة لعقائدهم المتطرفة؛ لذلك حولت الخمسمائة مليون دولار الخاص بالمهمات العسكرية من وزارة الدفاع الأمريكية إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وأرسلت 300 من القوات الخاصة بالولايات المتحدة كخبراء ليدربوا العسكريين في مالي في ثلاثة من قواعدهم هناك.

وهذه المبادرة الساحلية تؤدي عملها الآن من خلال "الأفريكوم". والأفريكوم هي القيادة الأمريكية في أفريقيا المسئولة عن نشاط العسكرية

الأمريكية ودعم العلاقات العسكرية في أفريقيا ويناط بها العمليات العسكرية في أفريقيا لمواجهة الخط الأمني الذي تشكله الشبكات الإرهابية، أسست عام 2007، وبدأ نشاطها رسميًا عام 2008.

تنظيم القاعدة

إن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ولد من رحم الجماعة السلفية للصلاة والجهاد. وفي عام 2006 أعلن انضمامه إلى تنظيم القاعدة الذي كان يقوده أسامة بن لادن قبل أن يسمى نفسه في العام التالي رسميًا اسم "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"، وانضمت إليه عناصر من موريتانيا والمغرب وتونس، وامتد نفوذه إلى جنوب الصحراء. وأعلن أن هدفه هو "تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي الفرنسي والأمريكي تحديدًا ومن الأنظمة الموالية له، وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية.

ويتركز التنظيم في الجزائر في شرق البلاد وخاصة في مناطق القبائل، ويمتد نفوذه إلى جنوب الصحراء في موريتانيا ومالي وأجزاء من تونس والنيجر. وهو يسعى إلى توسيع جبهة القتال لأقصى مدى ممكن. ووضع ما سماه بالاستراتيجيات المشتركة للعمليات الجهادية مع العمل على تجنيد أعضاء جدد من الشباب المتعاطفين مع التيارات الإسلامية.

يوصف الهيكل التنظيمي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالتعقيد، ويتكون التنظيم من: أمير التنظيم، مجلس الأعيان، رؤساء اللجان والهيئات الذين يشكلون ما يعرف بمجلس شورى التنظيم. ويتسم الهيكل التنظيمي بالشمول والتكامل من خلال المهمات والواجبات التي تتولاها الهيئات والأقسام، ومن خلال سعيها نحو إقامة عمل مؤسسي يشبه إلى حد كبير مؤسسات الدولة. وهو يضع على رأس أولوياته الانقلاب على الحكم والسيطرة عليه من أجل إقامة الدولة الإسلامية.

يشترط التنظيم في العضو أن يكون مسلمًا سليم العقل والأعضاء بما لا يعيقه عن الجهاد، وألا يلتزم بالعمل مع أي تنظيم آخر، فضلًا عن البيعة التي يعطيها لأمير التنظيم، والبيعة هي الإسلام والبلوغ والعقل والذكورة والحرية والعدالة وسلامة العقيدة والمنهج والعلم الشرعي (وهذا الشرط تعتبره الجماعة من شروط الكمال وليس من شروط الوجوب).

وجاء في بيان البيعة، توسيع قاعدة العمل لتشمل سائر أقطار المغرب الإسلامي الذي يضم تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا بعد أن كانت تقتصر في عملها على الجزائر. وهكذا تحول تنظيم القاعدة من تنظيم قطري إلى تنظيم إقليمي، واستطاع من خلال ذلك استقطاب عدد كبير من أتباع السلفية الجهادية التي كانت تعمل بشكل منفرد تحت

مسميات مختلفة واستراتيجيات متنوعة. وقد أظهر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قدرة فنية وتقنية عالية في أنشطته وعملياته.

تصف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بأنه حركة إرهابية، وتقول الجزائر إن سقوط معمر القذافي في ليبيا في سبتمبر عام 2011 سبب فراغًا أمنيًا سمح للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتقوية نفسها.

والحقيقة أن انهيار نظام العقيد الليبي معمر القذافي وعودة آلاف المقاتلين الطوارق أهالي الصحراء الكبرى المدججين بالسلاح الذين كانوا يعملون في كتائب القذافي عودتهم إلى موطنهم الأصلي في إقليم أزواد شكل تحولًا في منطقة أزواد شمال مالي التي لم تعرف الاستقرار بسبب النزعة الانفصالية لسكانها والفوضى التي تضرب أطنابها هناك منذ عشرات السنين، وساهم في ذلك تجاهل حكوماتها التي لم تلق بالًا للتحذيرات والتقارير التي كانت تتحدث عن استعداد الطوارق لاستئناف عصيانهم.

***

إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ظهرت حركات أخرى: حركة أنصار الدين التي تأسست في نوفمبر 2011

من قبيل زعيم الطوارق إياد أخ غالي الذي يتمتع بنفوذ كبير، وحركة التوحيد السلفية العربية، ويقف تنظيم القاعدة فارضًا نفسه وصيا عليهم وعلى المشروع السلفي الجهادي في المنطقة برمتها.

إن المتمردين في المغرب الإسلامي متنوعون وأغلبهم من الطوارق. والطوارق هم بدو الصحراء يعيشون على الحدود الجنوبية في دول شمال أفريقيا، وهم معروفون بالرجال الزرق نسبة إلى ملابسهم. وعلى مدى عقود عاشوا يواجهون التحدي على استقلالهم وأساليب عيشهم، وعانوا من المظالم من الدول الاستعمارية ثم من الدول الوطنية التي عملت على دمجهم في هيكل الدولة مع طمس نظمهم وهوياتهم، وكذلك تحديد الحدود الدولية التي يعيشون فيها رغم تنقلهم. ويضاف إلى ذلك سوء الأحوال في الصحراء وتدهورها على مدى قرن كامل بسبب فترات من الجفاف وتغير أساليب الرعي وتنقله؛ لذلك فهم لهم تاريخ طويل في الصراع ضد الدولة، فمنذ أن حصلت مالي على الاستقلال عام 1960 كان أول ظهور لتمردهم عام 1962 في منطقة ادرار عندما عارضوا محاولة وضعهم تحت سيطرة الدولة المستقلة الناشئة، وأعلنوا إصرارهم على حماية أسلوبهم في الحياة.

إن منطقة المغرب الإسلامي تعج بتنظيمات العنف التي يصعب

حصرها، فكل يوم نسمع عن فصيل جديد مثل أنصار الشريعة الذي تأسس في ليبيا في أبريل 2012 بعد الثورة الليبية بشهور وطالب بتحكيم الشريعة الإسلامية، وفي تونس تأسس تنظيم الشريعة عام 2012 وطالب أيضًا بأسلمة الإعلام والتعليم والسياحة والقطاعات التجارية وإنشاء نقابات إسلامية. على أنه يمكن حصر أهم الحركات الجهادية المتحالفة مع تنظيم القاعدة في: جماعة أنصار الدين، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وجماعة أنصار الشريعة، وحركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية (السكينة)، والأخير هو تنظيم انفصالي في البادية كانت أهدافه اجتماعية تطالب بحقوق أبناء الجنوب ثم تطورت إلى المطالبة بانفصال جنوب الصحراء عن الجزائر ثم تحولت إلى جماعة تستخدم العنف وقد تأسست في أكتوبر 2007 وأجرى النظام الجزائري مفاوضات مع الحركة أدت لتوقيف عملها، ولكن تلمض النظام الجزائري من الاتفاق المعقود بينهما فأعلنت الحركة العودة إلى العمل المسلح، وهرب عدد من قيادتها إلى شمال مالي وأعلنوا تعاونهم مع تنظيم القاعدة من أجل استعادة حقهم في إقامة العدالة الإسلامية في الجنوب الجزائري وفي الجزائر ككل. وأكدت الحركة أن لجوءها إلى خارج البلاد كان بهدف

هيكلة نفسها، وتبنت مؤخرًا أنها نقلت مجال نشاطها إلى شمال النيجر وغرب ليبيا وصولًا إلى الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر وهي منطقة تشهد فراغًا أمنيًا.

الحركات المسلحة غير الجهادية: تتمثل في الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA وهي حركة علمانية عسكرية سياسية أسسها الطوارق في إقليم أزواد شمال مالي، ويرجع تسمية أزواد إلى نهر جاف يقع غرب النيجر وشمال شرقي مالي وجنوب الجزائر ومعناه "أرض الترحال"، وهي تعد أول الحركات الوطنية العلمانية التي اتخذت اسمها من اسم الإقليم الذي نشأت فيه. وتتشكل الحركة من ليبراليين ومستقلين وآخرين لا يعرف لهم انتماء أيديولوجي، وتدعي أنها تمثل السواد الأعظم من مقاتلي الطوارق. وقد أعلنت عن تأسيسها في أول نوفمبر 2010 في مدينة تمبكتو، وجاء في بيان التأسيس:

"نحن أبناء الشعب الأزوادى المؤتمرين في مدينة تمبكتو في الفترة ما بين 31 أكتوبر إلى أول نوفمبر. وقد استعرضنا مجمل التحديات التي يواجهها إقليم أزواد منذ أكثر من خمسين عامًا والمأساة التي يتعرض لها الشعب الأزوادي، والمرحلة الحرجة التي يمر بها اليوم على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما يعانيه

من تهميش وإقصاء وحصار وتهجير واستباحة للتراب الأزوادي، ويحدث كل هذا بمباركة ودعم من الدولة المالية، وفي نهج مستمر ضد الأزواديين منذ 50 عامًا، وكما يرى العالم فقد سمحت مالي وتعاونت مع مجموعة مرفوضة أزواديًا وعالميًا وسهلت لها ممارسة أنشطتها في إقليم أزواد بهدف التعتيم على الجرائم التي ترتكب في حق الطوارق والأزواد عمومًا تحت مسمى مكافحة الإرهاب حتى أصبح أزواد منطقة صراع النفوذ بين الدول والجماعات المتطرفة وبات الأزواديون بين مطرقة الجيش المالي وسندان هذه الجماعة الموصومة بالإرهاب، وأضحى أزواد عرضة لتدخلات إقليمية ودولية كل حسب مصالحه وأجندته الخاصة، ولم يعد للأزواديين دور سوى دور المتفرج المغلوب على أمره، وهم ينظرون إلى أرضهم تشوه وثرواتهم تنهب من قبل الحكومة المالية والشركات العالمية المتعاقدة معه دون أن يعرفوا شيئًا عن طبيعة هذه العقود في ظل غياب كلي لأي تمثيل حقيقي للأزواديين يعكس موقفهم مما يجرى على أرضهم. ووعيًا منا بمعاناة شعبنا المستمرة منذ عقود من الزمن واستجابة للضمير الحي لأبناء الأمة الغيورين ودفاعًا عن الهوية الوطنية الأزوادية المهددة بالضياع واستمرارًا لنضال الآباء والأجداد

والتزامًا بالقيم الإنسانية العالمية، واعتبارًا كذلك للمستجدات الخطرة التي ظهرت على الساحة الأزوادية في السنوات الأخيرة، فإننا نعلن اليوم عن تأسيس وميلاد الحركة الوطنية الأزوادية وهي تنظيم سياسي أزوادي يمثل النهج السلمي للوصول إلى جميع أبناء أزواد بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية ومناطقهم الجغرافية للالتحاق بها مشددة على أهمية وحدة الصف والكلمة والموقف السياسي وبذل كل الجهود في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة كل حسب موقعه ومجاله.

إن الحركة الوطنية الأزوادية تعلن أنها تتبنى نهج العمل السياسي والقانوني لاستعادة كل الحقوق، وتنبذ العنف وتدين الإرهاب بكل أشكاله سواء كان إرهاب الدولة أو إرهاب الجماعات والأفراد مع حرصها على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وهي تطالب دولة مالي بالاعتراف الكامل بحقوق الشعب الأزوادي التاريخية والاستجابة الجادة لها لحل قضية أزواد سلميًا، وهي تمد يد الأخوة والصداقة والتعاون لكل الدول الشقيقة والصديقة. كما ترحب وتتطلع إلى علاقات التعاون الفعال مع كل دول وشعوب العالم وجميع الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وأن الحكومة الوطنية الأزوادية تنبه كل الهيئات والشركات المتعاقدة مع دولة مالي

في مواضيع تخص إقليم أزواد إلى ضرورة مراجعة هذه العقود وإعادة النظر فيها باعتبارها وقعت بدون الموافقة المسبقة لأصحاب الأرض كما تنص القوانين الدولية.توقيع: الحركة الوطنية الأزوادية

وقد تشكلت بعدها عدة حركات تحمل اسم أزواد وهي: الحركة العربية لأزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، وحركة الكوندوكوى.

الحركات الجهادية الإسلامية: أكبرها حركة أنصار الدين، وحركة الجهاد والتوحيد. وحركة أنصار الدين تتركز في شمال مالي وهي تتعاون مع جماعة أهل السنة والجماعة، وجماعة الدعوة والجهاد المعروفة إعلاميًا بحركة بوكوحرام في شمال نيجيريا، وهي حركة شعبية جهادية سلفية أسسها الزعيم إياد أخ غالي وهو من أبناء أسر القيادات التاريخية الطوارقية، قاد التمرد ضد الحكومة المالية في بداية التسعينيات من القرن الماضي. وكان قائدًا قوميًا أقرب إلى الفكر الوطني فيه إلى الفكر الإسلامي، وعمل قنصلًا لجمهورية مالي في جدة، وفي سنواته الأخيرة عرف بتوجهه الديني وانتهى به إلى اعتناق الفكر السلفي الجهادي، وتحولت رؤيته للعمل المسلح في أزواد من عمل نضالي تحرري إلى عمل جهادي ديني، ومع سقوط معمر القذافي عاد إياد أخ غالي إلى أزواد واتخذ من الجبال مقرًا له وبدأ في

تجميع المقاتلين الطوارق تحت عيون تنظيم القاعدة وبمباركة منها، وأسس تنظيمه الجديد حركة أنصار الدين، واستغل مكانته الاجتماعية وتوجهه السلفي لقطف ثمار عشرات من عمل عناصر القاعدة في المنطقة الذين زرعوا بذور الدعوة الجهادية السلفية.

والحقيقة أن العلاقة التي تربط القاعدة وحركة أنصار الدين يشوبها الغموض، ولكن عقب اندلاع تمرد الطوارق في يناير 2012 بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد (العلمانية) انضمت أعداد كبيرة من صفوفها من المقاتلين إلى حركة أنصار الدين بما فيهم مقاتلون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما حصلت أنصار الدين على السلاح من مصادر متنوعة. وفي يناير 2012 تأسست جماعة جديدة هي حركة أزواد الإسلامية.

حركة الجهاد والتوحيد: هي الحركة الأخرى الفاعلة في المغرب الإسلامي. وتوصف حركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا بأنها أخطر الجماعات الإرهابية المسلحة والأكثر إثارة للرعب في شمال مالي، وهي نسخة عربية من حركة أنصار الدين الطوارقية، أظهرت انشقاق قادتها عن تنظيم القاعدة بعد رفض القاعدة طلبهم تأسيس كتائب خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد، وأعلنت انفصالها عن القاعدة لكي تنشر فكر الجهاد في كل غرب أفريقيا بدلاً

من أن تكتفي بمنطقة المغرب الإسلامي أو منطقة الساحل وتتشكل في الأساس من عرب موريتانيين وماليين. وقد انضم إلى الحركة بعد تأسيسها عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي لتصبح واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعة العربية بأزواد تمامًا كما شكلت حركة أنصار الدين الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعات الطوارقية.

كان أول إعلان عن وجود الجهاد والتوحيد فى أكتوبر 2011 خلال عملية اختطاف ثلاثة من عمال الإغاثة من أسبانيا وإيطاليا في تندوف في الجزائر، ووصفت الجماعة نفسها بأنها فصيل منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منتقدة ابتعاد القاعدة عن التفاني في قضية الجهاد مستبدلة إياه بالعنف وبالنشاط الإرهابي. ويقال أن نضال حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا يمكن تسميته "انفصال تكتيكي" حيث سمح تنظيم القاعدة بحصول الانشقاق بين صفوفه سعيًا وراء فرص جديدة للتمويل والتجنيد. وظهر أن حركة التوحيد والجهاد وحركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة يتقاسمون فيما بينهم المناطق الثلاث في شمال مالي.

وقد كشف تقرير أمريكي صادر عن معهد للدراسات الأمنية قريب من وزارة الدفاع الأمريكية أن الحدود الجزائرية مع جيرانها أضحت بؤرة إرهاب وذلك لكونها معقلًا لحركتي المرابطين (يقصد بهما حركة أنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا)، وهاتان الحركتان تتخذان من الشريط الحدودي في الدول المجاورة للجزائر منطلقًا لعملياتها الإرهابية. وأوضح التقرير الأمني أن حركة المرابطين تتخذ من جنوب ليبيا في المثلث الحدودى مع الجزائر والنيجر معقلًا لمعسكراتها التدريبية. وكشف التقرير أيضًا أن الحركات أصبحت أكثر خطورة منذ ابتعادها عن القاعدة الأم مبرزًا وجود جهاديين أجانب من مختلف أنحاء العالم منهم أوربيون وفرنسيون على وجه الخصوص في التنظيمات المسلحة. وأشار التقرير إلى عودة أعضاء جماعات العنف والجماعات الإرهابية إلى بلدانهم مزوّدين بمهارات قتالية مما يثير المخاوف خاصة أن الشريحة الاجتماعية التي تلتحق بالجماعات الإرهابية أكثر تعلمًا وازدهارًا من سابقاتها، وأن أعضاءها لم يأتوا من الأحياء المهمشة بل من الشرائح العليا في المجتمع. وأن الصورة النمطية للانتحاريين أنهم فقراء ومحدودو

الذكاء، ومحاولة حصرهم في هذه الحالة الضيقة. أنهم يصنعون القنابل الصغيرة غير الفعالة - لن يساعد في القضاء على الإرهاب ومواجهته. وأن الجماعات الإرهابية عانت من ملاحقة الأجهزة الأمنية والمخابراتية التي تنسق مع الولايات المتحدة أثبتت أنها قادرة على البقاء والاستمرار. وأن الإرهاب الهاوي الذي اعتمدت عليه بعض الجماعات الإرهابية قد يتحول مع العنف السلطوي المحلي والدولي إلى إرهاب احترافي.

ثم ظهرت أخيرًا جماعة "فجر ليبيا" وهى تحالف مجموعة ميليشيات إسلامية في ليبيا تضم ميليشيات "درع ليبيا الوسطى" و"غرفة ثوار ليبيا" في طرابلس وميليشيات تنحدر من مناطق مصراتة إضافة إلى ميليشيات من غريان والزاوية وصيراتة، بدأت هجومًا في 13 يوليو 2014 بهدف الاستيلاء على مطار طرابلس الدولي وعدد من المعسكرات في المناطق المجاورة له الذي تقوم قوات تابعة للجيش الليبي بإدارته وتأمينه منذ سقوط النظام الليبي عام 2011.

مع اشتداد معركة المطار وقبل انعقاد مجلس النواب الليبي المنتخب في مدينة طبرق والذي تفوق فيه التيار المدني على

الإسلاميين. تحركت ميليشيات من مدينة مصراتة وبدأت عملية عسكرية أطلقوا عليها اسم "فجر ليبيا" بهدف السيطرة على مطار طرابلس. ويطغى على أغلب تلك الميليشيات توجه إسلامي، ومن أهمها غرفة "ثوار ليبيا" وميليشيات "درع ليبيا الوسطى" و"معسكر 27" وميليشيات من غريان وصبراتة ومن معتيقة والزاوية بالإضافة إلى ميليشيات تسمى "الحرس الوطني".

وقد حازت ميليشيات فجر ليبيا على تأييد من بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية صلاحيته، وكذلك تأييد في بعض المناطق خصوصًا في مصراتة في غرب ليبيا، إلا أن هذا الهجوم رفض من قبل العديد من المواطنين.

ويمكن تلخيص الجماعات المتشددة في المغرب الإسلامي والشمال الأفريقي على النحو التالي:

1. جنود الخلافة في الجزائر، وهي جماعة حديثة منشقة عن القاعدة.
2. أنصار الشريعة في تونس.
3. القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يعود تاريخها إلى الأزمة

الجزائرية في التسعينيات من القرن الماضي.

4. حركة أنصار الدين، يتبع تنظيم القاعدة وينشط في شمال مالي.
5. حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.
6. الموقعون بالدماء تأسس عام 2012 يقودها مختار بن مختار وهو قيادي سابق في تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي ومحارب قديم في أفغانستان.
7. أنصار بيت المقدس تنشط في سيناء.
8. أنصار الشريعة في ليبيا تسيطر على أجزاء كبيرة في بنغازي ودرنة شرق ليبيا، وجماعة فجر ليبيا في طرابلس بغرب ليبيا.



ثانيًا: مالي وطوارق أزواد

مـــالـــى

مالي دولة قارية في غرب أفريقيا، تحدها الجزائر شمالًا والنيجر شرقًا وبوركينا فاسو وساحل العاج (كوت ديفوار) في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب والسنغال وموريتانيا من الغرب، عاصمتها باماكو، وهي بلد استراتيجي يربط شمال ووسط وغرب أفريقيا بالقارة الأفريقية، ومعظم أهلها مسلمون غير متعلمين بسبب سياسة الإفقار والتجهيل القائمة هناك بغرض الابقاء على السيطرة عليها بعد احتلال من فرنسا دام عدة عقود.

كانت مالي جزءًا من ثلاث إمبراطوريات أفريقية سيطرت على التجارة عبر الصحراء هي مملكة غانا القديمة ومالي والصنغى. نشأت مملكة مالي التي تعرف ببلاد التكرور بين برنو شرقا والمحيط الأطلسي غربًا وجبال البربر شمالًا، وكانت أقوى ممالك السودان الغربي وأقدمها. والاسم القديم التي شملتها المنطقة هو صحراء أزواد، وفي عام 1325

انضمت صحراء أزواد إلى مملكة مالي الإسلامية واحتفظت بحكم ذاتي، وفي عام 1433 تخلت مملكة مالي الإسلامية عن سيادتها على صحراء أزواد واحتفظت بحكم ذاتي، وفي عام 1598 احتل المغاربة منطقة أزواد، وفي عام 1893 وصل الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة التي شهدت مقاومة كبيرة من الطوارق في مالي والجزائر.

امتدت مملكة مالي في العصر الوسيط من ساحل المحيط الأطلسي غربًا إلى منحنى نهر النيجر شرقًا، ومن حقول الذهب في غينيا جنوبًا إلى محطة القوافل التجارية عبر الصحراء في الشمال. وفي أواخر القرن 19 وبالتحديد عام 1893 دخلت مالي تحت الحكم الفرنسي وأصبحت مستعمرة فرنسية. وفي عام 1904 سميت "السودان الفرنسي"، وفي عام 1920 أصبحت جزءًا من الاتحاد الفرنسي، واعتبرت الإدارة الفرنسية مالي منطقة غير مؤهلة لميلاد دولة حديثة وقسمت أهلها الطوارق بين أربع دول الجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، ولم يدرج ضمن المخطط الفرنسي القسم الأخير من بلاد الطوارق سلطنة "أزجر" الواقع في الجنوب الليبي إذ كان تابعًا في الأصل لليبيا.

في يناير 1958 حصلت مالي على الحكم الذاتي ضمن المجموعة الفرنسية ودخلت مع السنغال في اتحاد عرف باسم الاتحاد السوداني

ما لبث أن انحل بعد عام في أعقاب انسحاب السنغال فتغير اسمها إلى الاسم القديم لها "مالي". وفي عام 1960 حصلت مالي على استقلالها، ومنذ ذلك التاريخ والطوارق في حالة تمرد ضد الحكومات المالية.

تعتبر مالي أكبر دولة في غرب أفريقيا غالبيتها مسلمون وهم يشكلون 90 ٪ من سكانها. ومن بدايات القرن الثالث عشر الميلاد زحف إليها التجار المسلمون والبربر والطوارق ونشروا فيها الإسلام، كما انتشر الإسلام في المنطقة من قبل الطرق الصوفية، وربط الإسلام بين سكان منطقة السافانا في غرب أفريقيا ومدنها كانوا وجاو وتمبكتو، وسرعان ما أصبحت مالي مركزًا للتعليم الإسلامي. ومن أشهر ملوكها منسي موسى 1316 – 1337 شهدت البلاد في عهده توسعًا كبيرًا ومد نفوذه إلى مدن تمبكتو وغاو جنيه وأنشأ المساجد في جميع أنحاء مالي. وفي عهده أصبحت تمبكتو واحدة من المراكز الثقافية الكبرى في أفريقيا والعالم في العصر الوسيط. وقد استوعب الإسلام في مالي بفضل حركات الطرق الصوفية، كما بقيت المعتقدات التقليدية الوثنية فيها تمارس بحرية. ويشكل سكانها أربع مجموعات عرقية كبيرة هي الطوارق والعرب والفلاتا والسونغاي. والطوارق لا يستوعبون في مالي وحدها بل هم الشعب الذي يستوطن الصحراء الكبرى في

جنوب الجزائر وشمال مالي وشمال النيجر من الشرق وجنوب غرب ليبيا وشمال بوركينا فاسو، باختصار هم بدو الصحراء يعيشون على الحدود الجنوبية لدول شمال أفريقيا، وهم يعرفون بالرجال الزرق في الصحراء نسبة إلى ملابسهم، وعاشوا طوال تاريخهم يواجهون التحدي على استقلالهم وأساليب عيشهم.

الطوارق

عاش الطوارق طوال حياتهم في مظالم أتت عليهم من الدول الاستعمارية ثم من الدول الوطنية التي عملت على دمجهم في هيكل الدولة وتقسيمهم الحدود الدولية التي يعيشون فيها، يضاف إلى ذلك سوء الأحوال في الصحراء وتدهورها على مدى قرن كامل بسبب فترات الجفاف وتغير أساليب الرعي وتنقله. لم يقم أي اتحاد قوي بين قبائل الطوارق، وكان المألوف قيام غزوات بين القبائل الطوارقية نفسها، إلا أنه لم تستطع أي قوة خارجية من السيطرة على مواطن الطوارق قبل الاستعمار الفرنسي. وقد أظهرت قبائلهم قدرات تنظيمية ومهارات عسكرية فائقة في إلحاق الهزيمة بالحملات العسكرية الفرنسية التي غزت أراضيهم في القرن الـ 19 ولم تتمكن فرنسا من هزيمتهم عسكريًا حتى

عشرينيات القرن الماضي حين سيطرت على مناطق الصحراء. ومنذ استقلال الدول التي يتواجد فيها الطوارق خصوصًا دولتا مالي والنيجر وهو يقومون بثورات عديدة بسبب الظلم والتهميش الذي عانوا فيه.

لذلك كان للطوارق تاريخ طويل في الصراع ضد الدولة بدأ منذ عام 1962 في جبال أدرار عندما عارضوا وضعهم تحت السيطرة في الدولة المستقلة الناشئة. ويسجل التاريخ الحديث لهم أربع ثورات كبرى على مدى الخمسين سنة الماضية هي ثورة كيدال عام 1962، ثورة عام 1990، ثورة عام 2006، ثورة عام 2012 والأخيرة قادتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأعلنت استقلال دولة أزواد في أبريل 2012.

ثورات الطوارق

الثورة الأولى ثورة كيدال عام 1962: وهي أول ثورة للطوارق في منطقة أزواد استمرت نحو عامين حتى 1964 وتسمى "بالفلاقة". تعود أسباب الثورة إلى عهد رئيس مالي "موديبوكيتا" الذي حاول حينذاك أن يقيم الاشتراكية في مالي، فأرسل جنوده إلى شمال البلاد لإحصاء مواشي سكانها من الطوارق والعرب فأذاع أكذوبة حقن المواشي

تجنبًا لأمراضها واندفع البدو طواعية بمواشيهم إلى التجمعات التي حددتها الحكومة المالية، وأخذ جنود الحكومة يختمون المواشي بختم الدولة على اعتبار أنها أصبحت ملكًا للدولة، وكان الجنود في تجوالهم ينهبون الخيام. وعندما اكتشف سكان الصحراء من الطوارق والعرب نوايا الحكومة قاموا بثورتهم الأولى.

انطلقت الثورة بعمليات صغيرة تعترض طريق دوريات جنود مالي وتستولي على سلاحهم وتمنعهم من التوغل داخل مخيمات الطوارق والعرب، غير أن الجيش المالي هاجم المخيمات وبدأ يقتل الناس كبارًا وصغارًا واستولى على مواشي الطوارق وسمم آبارهم، ولم تستطع حكومة مالي أن تخمد الثورة إلا بمساعد المغرب والجزائر حيث سلمت 35 رجلًا من قادة الطوارق ليودعوا السجن في باماكو ثم أعدموا وفرضت مالي بعد ذلك حكمًا عسكريًا على مناطق الطوارق. وقد أدت ثورة كيدال إلى هجرة جماعية للطوارق إلى البلدان المجاورة الجزائر وموريتانيا وليبيا - خوفًا من بطش الجيش المالي[1].

(1) وفي عام 1988 تأسست الحركة الشعبية لتحرير أزواد، وهي أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين، ومهدت هذه الحركة لظهور حركات أخرى أكثر تنظيمًا وصولًا إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد عام 2012.

ثورة الطوارق الثانية 1990 - 1996:

بدأت الثورة الثانية للطوارق في أزواد عام 1990 بمهاجمة الحركة الشعبية لتحرير أزواد وانتهت عام 1996 بحل الحركات الطوارقية الثائرة وتسليم الثوار أسلحتهم، وارتكب الجيش المالي خلالها العديد من الجرائم في حق المدنيين العزل.

أدت الثورة إلى هجرة جماعية إلى البلدان المجاورة، وجاء جفاف السبعينيات الذي ضرب منطقة الساحل لتجف الآبار وتذهب بالبقية الباقية من الثروة الحيوانية، فحدثت هجرة جديدة نحو الجزائر وليبيا وموريتانيا ونيجيريا. وكان استيلاء العقيد معمر القذافي على الحكم في ليبيا عام 1969 فرجًا للطوارق إذ أعلنت السلطات الليبية ترحيبها بهم وفتحت الحدود لهم وأتاحت الفرصة لأبنائهم للالتحاق بالمدارس الحكومية وضمت المتعلمين منهم في الإدارات العمومية ودمجت شبابهم في الجيش الليبي ليتلقوا تكوينًا عسكريًا في الكتيبة الخضراء التي شكلها القذافي من الطوارق.

وبعد انتهاء الحرب الليبية التشادية (1978 - 1986) فاوض العسكريون الطوارق في ليبيا السلطات الليبية بشأن وعودها السابقة

في مساعدتهم في تمويل ثورتهم ليتم بعد ذلك تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أزواد عام 1988 [1]".

(1) يذكر أن الرئيس القذافي كان قد سمح لقادة من الطوارق أن يحملوا سلاحهم ويأتون إلى ليبيا وينضمون إلى جيشه وذلك في بداية الثمانينيات من القرن الماضي. وهؤلاء كانوا يعتبرون القذافي منحدرًا من سلالات الطوارق إذ أن اسم قذاف الذي ينطقونه "غزاف" اسمٌ منتشرٌ بين عشائر الطوارق. وأدت الروابط الثقافية بين عشيرة الرئيس القذافي والطوارق - أدت بالقذافي أن ينتهز هذه الفرصة ليجند المئات من طوارق مالي في جيشه. وعندما اكتسح الجفاف ساحل مالي في أوائل الثمانينيات وقتل ماشية الطوارق وجمالهم فإن القذافى مديره إلى هؤلاء خصوصًا أن كان البديل المحتمل هو هجرة هؤلاء إلى جنوب مالي ليحيوا بين أفقر الفقراء في العاصمة الفقيرة باماكو. ولكن مع سوء العلاقات التي جدت بين القذافي والغرب وبلغت أدنى نقطة لها عام 1988 لم يعد لديه الإمكانية=الاقتصادية ليغطي نفقات الجيش ومن ثم عاد الطوارق الماليون إلى حدودهم وسمح لهم باستبقاء أسلحتهم، وجعل وجود من يؤيدون القذافي من المقاتلين المنتشرين في الصحراء قدما هاما له في عديد من البلدان مثل موريتانيا والنيجر وغرب الصحراء ومالي. ويقول المؤرخ التمبكتو باستور نوح ياتَّار:" إن فكرة الولايات المتحدة الأفريقية التي نادى بها القذافي لم تكن فكرة جديدة، بل ظل يتكلم عنها نحو عقدين من الزمان. واشتد حلمه بها عندما ضعفت شعبيته في الغرب وأنها لن تتم بالدبلوماسية الناعمة فقط، فقد كان القذافي يدرك أن الولايات المتحدة الأفريقية يتعين أن تترابط بقدر ما من العنف. ومن ثم فإن العديد من قادة التمرد الذين كانوا يخوضون حروبًا أهلية حتى التسعينيات في مالي كانوا يتلقون منه المساعدة.

أحداث الثورة

في عام 1990 بدات الثورة بمهاجمة "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" سجن ثكنة عسكرية للجيش المالي، فرد الجيش المالي بالهجوم على المدنيين الطوارق العزل، وذلك للضغط على الثوار. وأدت اعتداءات الجيش المالي على المدنيين الطوارق إلى موجة نزوح جديدة، وأدانت المنظمات الحقوقية المذابح التي ارتكبها الجيش المالي ضد المدنيين الطوارق، وبعثوا إلى الرئيس الفرنسي حينذاك فرانسوا ميتران يطالبون بسرعة التحرك بحكم علاقات بلاده بجمهورية مالي. وبعد هذه الرسالة تدخلت فرنسا وأجبرت سلطات مالي على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير أزواد وأسفرت المفاوضات على اتفاقية سمنراست.

اتفاقية سمنراست 1991

سعى الرئيس المالي موسى تراوري لوقف هجمات الثوار الطوارق، وعبر عن استعداده للاستجابة لكل مطالب الطوارق وعقد اجتماعًا بين الحكومة المالية والحركة الشعبية لتحرير أزواد في سمنراست جنوب الجزائر. وتم توقيع اتفاق ينص على وقف

الهجمات من الطرفين وسحب القوات المالية من منطقتي تمبكتو وكيدال ومنح المنطقتين حكمًا ذاتيًا مما ساعد على تخفيف الصراع والمواجهات العسكرية، إلا أن ذلك لم يرض الجيش المالي فأطاح بالرئيس وبالاتفاقية واستولى على الحكم في مارس 1991، وأعلن إلغاء الاتفاقية الموقعة بين الحكومة والطوارق بعد شهرين من توقيعها وأعلن حالة الطوارىء في كل أنحاء البلاد، وأمر الجيش بتطهير الصحراء من الطوارق، فأصبح الطوارق مستهدفين من قبل الجيش والسكان على حد سواء، وتفنن الجيش في إبادة الطوارق مرتكبًا أبشع الجرائم.

تجددت المواجهات بين ثوار الطوارق والجيش المالي، وعاد الثوار يشنون الحرب ضد الجيش ونظموا أنفسهم في عدة حركات انشقت معظمها من "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" التي وقعت اتفاق سمنراست، وأصبح الثوار يهاجمون المدن الكبرى مثل تمبكتو، ورغم أن المواجهة لم تكن متساوية فبينما كانت الحكومة المالية تحصل على الدعم السخي من فرنسا لم يحصل الطوارق على أي مساعدات ولا حتى الدعم الإعلامي لقضيتهم، فظهرت على الساحة الأزوادية خمس حركات هي: الجبهة الإسلامية العربية لتحرير أزواد

وهي تمثل العرب في أزواد، والجيش الثوري لتحرير أزواد، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد، والجبهة المتحدة لتحرير أزواد وهي فصيل يضم كل المنشقين من كل الحركات الطوارقية، والحركة الأم الحركة الشعبية لتحرير أزواد التي يقودها إياد أخ غالي التي تصدعت بفعل الانشقاقات المتكررة.

توقيع المعاهدة الوطنية 1992

أتت أول انتخابات رسمية في مالي بأستاذ التاريخ عمر كوناري رئيسًا للبلاد. وكان أول قرار اتخذه إنهاء الحرب مع الطوارق، واشترط على الطوارق التخلي عن فكرة الاستقلال، وعبر عن استعداده لأي حل في إطار الوحدة الوطنية، فتم عقد اجتماع حضره ممثلو دول المنطقة بالإضافة إلى ممثلي فرنسا ووقع اتفاق سمي "بالمعاهدة الوطنية" يحصل بموجبها إقليم أزواد شمال مالي على استقلال ذاتي ويخصص جزء من ميزانية مالي لرفع مستوى معيشة الإقليم، ويتم إنشاء مكتب في باماكو لحل مشاكل الإقليم، كما يتم دمج عدد من الثوار الطوارق في الجيش المالي، على أن يتم دمج البقية في الحياة المدنية. وطالب الطوارق بلجنة دولية لضمان تنفيذ الاتفاق وتفعيله، وإنشاء لجنة تقصي حقائق حول المجازر التي وقعت في الشمال

ومحاسبة مرتكبيها، ولم يتم تنفيذ أي بند من بنود الاتفاق سوى دمج مجموعة قليلة من الثوار في الجيش المالي، حتى هؤلاء سرعان ما هربوا منه بسبب المعاملة السيئة التي تلقوها من قادته الذين كانوا قد اعترضوا على المعاهدة وأيدوا الحل العسكري.

عادت المواجهات بين الثوار الطوارق والجيش المالي أكثر ضراوة، وتعذرت السلطات المالية بقلة الإمكانيات المادية، وأن هذا هو السبب المباشر في عدم تطبيق الاتفاقية، وقامت بحملة دبلوماسية إلى الدول المجاورة بقصد منع احتقان القادة الطوارق، ونجحت في إقناع الدول بطرد قادة الطوارق وإجبارهم على العودة إلى طاولة المفاوضات والرضا بالقليل، وتم توقيع اتفاق سلام في مهرجان تحت شعار "شعلة السلام" بحضور ممثلين عن الدول الأفريقية والأوروبية، وسلم الثوار الطوارق ثلاثة آلاف قطعة سلاح.

ثورة الطوارق الثالثة 2006:

في عام 2006 بلغ اليأس مداه من عدم تطبيق اتفاقية سمنراست فانفجرت الثورة الثالثة، قادها ضباط من الطوارق منشقون من جيش مالي وانضم إليهم سياسيون ومثقفون من المجتمع الأزوادي وأعلنوا حركة باسم "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" وشنوا هجمات

على حاميات عسكرية في كيدال، ولكن لم تصمد الحركة طويلًا وانتهت الانتفاضة من العام نفسه إثر وساطة جزائرية بتوقيع اتفاق الجزائر بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي، ونص الاتفاق على استعادة الأمن والتنمية في منطقة كيدال، وكانت بنوده هزيلة لا ترقى إلى مستوى الحفاظ على البقاء. وفي ذلك العام شارك العقيد الليبي معمر القذافي في احتفال عيد المولد النبوي في مدينة تمبكتو، واتهمته أطراف مالية بدعم حركات التمرد الطوارقية.

ثورة الطوارق الرابعة 2012:

بعد خمسين عامًا من النضال قام الطوارق بثورتهم الرابعة التي حققت استقلال إقليم أزواد وانفصاله عن جمهورية مالي.

بدأت ثورة الطوارق الرابعة عام 2012 بعودة الطوارق الذين كانوا يقاتلون في جيش العقيد الليبي معمر القذافي ضمن الجيش الليبي. وبعد سقوط القذافي في أوائل عام 2011 عاد آلاف الطوارق إلى شمال مالي مدججين بأسلحة ثقيلة وانضموا إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي نشأت من اندماج الحركة الوطنية للأزواد والحركة الطوارقية لشمال مالي.

في يناير 2012 بدأ مسلحو الحركة الوطنية لتحرير أزواد هجومًا استغرق أسابيع على عدة مدن شمال شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر مما أجبر عشرات الآلاف من المدنيين على النزوح خاصة إلى الجزائر، وكان هذا إيذانًا ببدء التمرد الرابع في تاريخ الطوارق المالية.

وفي مارس 2012 وقع انقلاب عسكري أطاح بالرئيس "أمادو توماني توري" احتجاجًا على تقصير توري في مواجهة التمرد"، واستغل مسلحو الطوارق الفوضى التي نتجت عن الانقلاب ليبدأ الفصل الأخير من رابع تمرد كبير في تاريخهم، وفي غضون أيام استطاعت أن تسيطر على مدن كيدال وتمبكتو وغاو، واستغلت جماعات مسلحة أخرى الوضع. يرتبط بعضها بتنظيم القاعدة مثل جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وباتت تشارك في السيطرة على هذه المدن الرئيسية. وفي 16 أبريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد انفصالها عن مالي واستقلال أزواد. وأكدت اعترافها بدول الجوار وتعهدت بالعمل على توفير الأمن والشروع في بناء مؤسسات ودستور ديمقراطي لدولة مالي. ولكن الإعلان قوبل بالرفض الدولي والإقليمي.

رفضت دول الجوار الجزائر وموريتانيا والنيجر إعلان الانفصال،

وردت المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بتشكيل نواة لقوة عسكرية تحسبًا لتدخل عسكري في مواجهة التمرد في شمال مالي، واندلعت مواجهات واشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجماعات الإسلامية الناشئة في غرب أفريقيا، وفقدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد السيطرة على غاو، وسيطرت الجماعات الإسلامية على مناطق أزواد لتتدخل فرنسا لمحاربتها في يناير 2013 على إثر طلب من الحكومة المالية. وفي غضون أقل من شهر تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على مناطق أزواد الثلاثة كيدال وتمبكتو وغاو، ولا يزال التدخل الفرنسي مستمرًا.

■ ■ ■

أهم لمحات تاريخ مالي[1]

- في سنة 1325: انضمت صحراء أزواد إلى مملكة مالي الإسلامية، واحتفظت بحكم ذاتي.
- 1433: تخلت مملكة مالي الإسلامية عن سيادتها على صحراء أزواد.
- 1591: احتل المغاربة منطقة أزواد.
- 1893: وصول الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة، وشهدت المنطقة مقاومة كبيرة من الطوارق بمالي والجزائر وثورة الشيخ أمود.
- 1960: منحت فرنسا الاستقلال الفيدرالي لمالي وضمت السنغال وجمهورية السودان الفرنسي وصحراء أزواد.
- 1961: انسحبت السنغال وغيرت جمهورية السودان الفرنسي اسمها إلى مالي وظلت صحراء أزواد ضمنها.

1 نقلًا عن الموسوعة الحرة- ويكيبيديا.

- 1963: اندلعت الاضطرابات الانفصالية ضد الحكومة المالية في محاولة لاستقلال أزواد وفصلها عن مالي.
- 1991: توقيع اتفاق "سمنراست" بين الجبهات الأزوادية والحكومة المركزية المالية.
- 1994: توقيع الميثاق الوطني بين الحكومة المالية والجبهات الأزوادية ينص على اللامركزية ودمج مقاتلي الطوارق في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية. كما نص على تنمية الشمال بالإضافة إلى مبادرات للمصالحة.
- 1996: نهاية الاشتباكات المسلحة بين الحركات الأزوادية وقوات حكومة مالي وتوقيع اتفاق سلام، يسلم المسلحون الطوارقيون ثلاثة آلاف قطعة سلاح. وتم حل الجماعات المقاتلة رسميًا.
- 2005: تأسيس حركة التحالف من أجل التغيير واستأنفت القتال ضد الحكومة المالية.
- 2009: سلمت حركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية تنافس على إعدادها كل من ليبيا- والجزائر. وذلك

بعد أن نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد المتمردين والاتفاق على تسلم المتمردين أسلحتهم للحكومة، وتضمن تفاهمات جديدة بشأن دمجهم في القوات المسلحة، بيد أن المتمردين رفضوا الانخراط في مسار التسوية.

- 2010: تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية.
- 2012: انطلاق ثورة الكفاح المسلح "الحركة الوطنية لتحرير أزواد".
- 2012: إعلان أزواد كدولة مستقلة عن مالي من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد.
- 2013: التدخل الفرنسي وسيطرته على مناطق أزواد الثلاثة كيدال وغاو وتمبكتو.



ثالثًا: أطراف الصراع: من المسئول عن العنف؟

1 - مسئولية حكومة مالي

خلال السنوات الأخيرة ظل إقليم أزواد في شمال مالي أخطر مناطق الساحل والصحراء اشتعالًا، حيث أصبح مركزًا وعمقًا استراتيجيًا لنشاط قاعدة المغرب الإسلامي والعديد من عصابات تهريب المخدرات الدولية. غير أن ما تسميه الحركة الوطنية لتحرير أزواد حرب تحرير قادت إلى انقلاب عسكري ووضعت الإقليم على فوهة بركان صراع محتمل للميليشيات المسلحة المتعددة المنتشرة في كل الشمال المالي.

مر الصراع في الإقليم بعقود طويلة من المد والجزر، وكانت الغلبة دائمًا للنظام المالي الذي نجحت سياسته في إخضاع الإقليم لحكمه دون أن يبذل جهدًا تنمويًا في مدن الشمال. والحقيقة أن عبء ديون مالي تستهلك الكثير من مواردها ولا يبقى إلا القليل لتطوير

احتياجاتها، وهذا العجز التنموي هو ما دعا الطوارق أن تظهر لديهم فكرة الانفصال عن الجنوب.

في مارس 2012 وقع أغرب انقلاب في مالي، قام به أحد قادة الجيش ممن تدربوا في أمريكا سابقًا "النقيب أمادو سانوغو" حيث جاء الانقلاب قبل شهر واحد من موعد الانتخابات الرئاسية في البلاد التي كان محددًا لها أبريل 2012، وأعلن وقتها الرئيس أمادو توماني عدم ترشحه فيها لإتمامه المرحلة الثانية من الحكم، رغم أن الدستور يجيز له الترشح لفترة ثالثة.

حدث الانقلاب بلا أي أهداف أو أسباب معقولة حيث كان السبب المعلن عدم استجابة الحكومة لمطالب قادة الجيش بتسليح رفاقهم الذين يعانون من هزائم متكررة في شمال البلاد في حربهم ضد الطوارق وأنشطة مجموعات إسلامية مسلحة وأفراد تنظيم القاعدة، طالبوا بذلك مع علمهم باستحالته للوضع الاقتصادي المتردي للبلاد، وكذلك لأن قوام الجيش المالي صغير.

احتدمت مشاعر الغضب في صفوف الجيش على أسلوب معالجة الحكومة للتمرد الذي يقوده الطوارق وأودى بحياة عشرات من الناس، وأجبر نحو 200 ألف مدنيًا على ترك ديارهم. وكشف

ذلك عن ضعف سيطرة الحكومة المالية على النصف الشمالي للبلاد ومماطلتها في إحباط تمرد قبائل الشمال.

وإذا عدنا بالذاكرة إلى حركة التمرد التي جرت 1990 نجد أن دولة مالي أدركت وقتها أن الحل العسكري غير ممكن فوقعت الحكومة مع الطوارق اتفاق تمنراست أدى إلى تحالف وطني عام 1992، كان الاتفاق أن تقيم الدولة نوعًا من أنواع اللامركزية مع شيء من التطور واعتبر وقتها هذا انتصار للطوارق. وتطبيقًا للاتفاقية وبغية تهدئة نزاعات الاستقلال لدى الطوارق شمال البلاد، فقد أخذ الرئيس الفا عمر كوناري قرارًا بدمج مئات المحاربين المتمردين بالجيش النظامي مما اثار العسكريين كما سبق أن ذكرنا وأدي في عام 1994 إلى هرب المدمومين مشككين في وعود الحكومة وانضموا بأسلحتهم للمتمردين. وفشل الرئيس كوناري في مواجهة هذه الأحداث والتطورات أو أن يضع أي خطة أو أجندة لتنفيذها فترك المنصب عام 2002، وخلفه "أمادو توماني توري" ليواجه نفس الوضع الصعب، وبالرغم من أنه كان قائدًا سابقًا في الجيش فلم يكن قادراً على إيجاد حل للأزمة المالية لديون مالي، واستمرت الاضطرابات في الشمال. وفي عام 2006 استولى الطوارق على قاعدتين عسكريتين في كيدال

ومناكا، فسارعت الحكومة بعقد "اتفاق سلام" وعدت فيه بأن تنجز وعود التطوير فورًا ولكنها عجزت عن ذلك. فتجددت المعارك بين العسكرية المالية والطوارق، وادعى الرئيس تورى أنه لا يشن حربًا مع طوارق الشمال بل هو صراع شامل ضد الإرهاب، واستخدم تهديد خطر القاعدة AQIM ليحصل على مزيد من المال ليستطيع أن يواجه الإرهاب لا التطوير.

ونظرًا لتعذر مشروع التنمية واللامركزية الموعود بدأ حاملوا السلاح من مختلف أطيافهم يعلنون أن عدوهم مشترك واحد وهو الجيش المالي الذي يمثل الدولة. وفي نهاية يناير وقعت مجزرة حامية كيدال قتل فيها ثمانون جنديًا وذبح بعضهم من قبل مغرزة تضم عدة مجموعات مسلحة في المنطقة الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة من أنصار الدين. وفي مارس 2012 وقع الانقلاب العسكري إذ اقتحم عسكريون من الجيش المالي مبنى الإذاعة والتلفزيون في العاصمة باماكو وطوق آخرون القصر الرئاسي وقاموا بمحاصرة الرئيس أمادو توري وعائلته واعتقلوا عددًا من الوزراء وأعلنوا إنهاء حكم الرئيس توري وحل جميع المؤسسات الحكومية، وتعليق تنفيذ دستور البلاد وتعيين النقيب "أمادو سانوغو" لتولي المسألة.

احتج آلاف الماليين في العاصمة باماكو منددين بسلطة الانقلاب العسكري ومطالبين بعودة النظام الديمقراطي للبلاد. كما اندلعت مواجهات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجماعات المتشددة الناشطة في أزواد، حيث جرت اشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غاو عاصمة أزواد مما أدى إلى وقوع عدد من القتلى من كلا الطرفين، وفقدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد السيطرة على غاو. وبعد هذه المواجهات سادت سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة. وخوفًا من تقدمهم نحو العاصمة باماكو طلبت الحكومة المالية من فرنسا التدخل العسكري، وأعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) عزمها على إرسال قوات إلى شمال مالي، وصوت مجلس الأمن بالإجماع لصالح مشروع قرار فرنسي يطالب حكومة مالي بوضع خطط عسكرية للسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد وهي منطقة تفوق مساحتها مساحة فرنسا.

في البداية أعلنت فرنسا أن التدخل العسكري في شمال مالي بات وشيكًا، وأن فرنسا لن تشارك في القتال ميدانيًا بل ستقدم مساعدات تقنية ولوجستية للقوة الأفريقية. ثم تغير الحال بعد استصدار مجلس الأمن قرارًا برقم 2085 يسمح بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة

أفريقية مدتها عام واحد.

ادعى الرئيس الفرنسي "هولاند" أن أهداف الحملة العسكرية في مالي هي وقف الاعتداء وتأمين العاصمة باماكو والحفاظ على وحدة أراضي مالي. وتبع ذلك سلسلة من التعهدات من الدول الغربية بريطانيا وبلجيكا وألمانيا وهولندا وإيطاليا والولايات المتحدة بدعم القوات الفرنسية، ورحب الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" بالتدخل الفرنسي في مالي، وتفهمت كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن التدخل في مالي، ووافق الاتحاد الأوروبي على إرسال عسكريين لتدريب الجيش المالي في ظل وعود من بعض دول غرب أفريقيا مثل السنغال وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وغينيا بإرسال جنود للانضمام إلى قوة الايكواس (الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا). فسارعت فرنسا منفردة بإعلان بدء العمليات العسكرية في مالي في يناير 2013، ونظمت قوة قوامها 1700 مقاتلًا يساعدها فريق من قوات تشاد ضمن ما أطلقت عليه اسم عملية "سيرفال" أو القط المتوحش، وشنت الطائرات الفرنسية ضربات جوية طالت حزامًا واسعًا من معاقل المتمردين يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق أزواد بالقرب من الحدود مع الجزائر، وفي غضون أقل

من شهر من بدء التدخل تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على مناطق أزواد الثلاثة كيدال وغار وتمبكتو.

2 - التدخل الفرنسي

أن هدف فرنسا من تدخلها في مالي وغيرها من دول الصحراء والساحل هو استعادة موروثها الاستعماري في المنطقة، وهي تستغل انتشار المجموعات الإرهابية من أجل تعزيز انتشارها العسكري في الحزام الأمني لدول الساحل والصحراء. وعندما أقدم الغرب على إسقاط القذافي وتدمير الجيش الليبي لم يكن يدرك أنه قدم ليبيا هبة للجماعات الإرهابية التي استغلت الفراغ الأمني والفوضى التي تعيشها البلاد في التغلغل داخل مفاصل البلاد. والآن تسعى فرنسا أن تستثمر هذا الإرهاب لتشيد قاعدة عسكرية في ليبيا بحجة التصدي للجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة. والجدير بالذكر أن لفرنسا في شمال النيجر على مقربة من الجنوب الليبي أكبر قاعدة عسكرية. كما أن فرنسا تعتبر مالي منطقة نفوذٍ لها؛ لذلك تعتبر أنه يجب أن تكون هي اللاعب الرئيسي للقيام بدور سياسي والظهور في هذا العالم الذي لا يحتكم إلا للقوة. أخذا في الاعتبار أن الدول الغربية الكبرى ترغب في إنشاء قواعد عسكرية لها في الحزام الأمني لدول الساحل، وهو ما

يعتبره بعض المحللين بداية لاستعادة موروثها الاستعماري السابق.

ظلت فرنسا تعرب بين الحين والآخر لكافة الدول الأفريقية عن التزامها بالتدخل حينما ترى أن مصالحها أو مصالح حلفائها مهددة سياسيًا أو أمنيًا. يضاف إلى ذلك العامل الاقتصادي الذي يتعلق بمصادر الطاقة ومناجم اليورانيوم حيث يعتبر إقليم أزواد المالي وأزواد النيجيري أهم المراكز التي تعتمد عليها فرنسا في الحصول على الطاقة، وتعد النيجر أكبر منتج لهذا المورد في العالم. وتحتكر الشركات الفرنسية استخراج اليورانيوم من مناجم النيجر منذ أكثر من أربعين عامًا؛ لذا تضطلع فرنسا لاستثمار الموقع الاستراتيجي لدول غرب أفريقيا والأسواق التي يضمها الإقليم.

وقد اتخذت فرنسا من صحراء الطوارق منطقة للتجارب النووية، نفذت في عام 1957 التجارب النووية السبعة عشر التي قامت بها في صحراء الطوارق، وفي عام 1960 شاركت بعثة إسرائيلية في التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء الطوارق. واجتاحت الصحراء حينذاك أنواع من الأوبئة والأمراض التي لم تعرف أسبابها حتى اليوم، وأصبحت تلك الأعوام تحمل في ذكرى الطوارق ما يسمى "عام الموت" و"عام السعال" و"عام الجدري" وغيرها من الأمراض التي

كانت نتيجة الإشعاعات التي تعرضوا لها. وقد حرصت الإدارة الاستعمارية على تنفيذ هذه التجارب في المناطق المأهولة بسكان الطوارق لتسجيل مدى فاعليتها في البشر، وتلا هذا الموت الذي تعرضوا له جفاف أتى على ماشيتهم مصدر حياتهم وثرواتهم.

والشاهد أنه منذ استقلال مالي الشكلي ودول منطقة الغرب الإسلامي الأفريقي عمومًا، وفرنسا تمارس فيه كل أصناف التدخل في هذه المنطقة وتسعى على عمل علاقات مع كل الأطراف سواء النظام الحاكم أو الطوارق بأجنحتهم المختلفة، حتى أن إعلان استقلال إقليم أزواد في أبريل 2012 تم إعلانه من باريس دون أي تعليق من الحكومة الفرنسية.

ومع تصاعد الأحداث رأت فرنسا أن تتمركز القوات الفرنسية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد وتستعين بتسهيلات عسكرية في موريتانيا، وذلك لتخوض مواجهة الاضطرابات عبر الساحل كله من ساحل موريتانيا على المحيط الأطلسي إلى السودان. وتصف فرنسا هذا القضاء الواسع بأنه المنطقة الخطرة التي تحوي كل أشكال التهريب، وأنها أيضًا مفتاح الأمن لدول أفريقيا، ومن ثم فعليها أن تعيد تنظيم قواتها لمواجهة الإرهاب عبر العديد من الدول.

لم تتباطأ فرنسا فيما عزمت عليه وأعلنت فى يوليو 2014 أنها تستعد لتشكيل ثورة فرنسية جديدة تتولى مكافحة الإرهاب فى منطقة الساحل، واطلقت عليها اسم «برخان»(وهو اسم تل رملى على شكل هلال فى العاصمة التشادية) تضم القوة ثلاثة آلاف جندى تخلف من عملية «سيرفال» التى أطلقتها فرنسا فى يناير 2013 لمحاربة المجموعات الإسلامية المسلحة، وأنها تندمج فيها قوة «الصقر» وقوة «السيف» المتشرتان فى تشاد وبوركينافاسو، وإن الهدف من إعادة التشكيل الجديد للقوات الفرنسية هو السماح بالقيام بتدخلات سريعة وفعالة في حالة حصول أزمة، وذلك بالتعاون مع القوات الإفريقية وبالشراكة مع الدول الخمس فى المنطقة (موريتانيا ومالى وبوركينافاسو والنيجر وتشاد).

وهذا الإجراء الفرنسى إتخذته فرنسيا بمبادرة منها وحدها دون موافقة دولية، فهى وإن كان مجلس الأمن فوضها فى التدخل فى مالى فهى لم تفوض بالتدخل فى بقية دول الساحل .

ورغم ذلك فإنها تصف تدخلها بأنه إعادة تنظيم للمنطقة، وأعلنت أنها ستبقى حسبما تمليه الضرورة، ولا يوجد تاريخ محدد لذلك. ولم تذكر فرنسا أي شيء عن وسائلها في التدخل ومواجهة ما تسميه الإرهاب، وما يثير الشكوك حول نوايا فرنسا في المنطقة

أن إعلان استقلال إقليم أزواد تم من باريس. ولماذا مثلًا أعطت السلطات الفرنسية لإياد أخ غالي قائد جماعة أنصار الدين طريقًا حرًا عبر الإقليم وتركت مجموعة من المقاتلين الإسلاميين يفرون من تحت قبضتها إلا أن تكون قاصدة أن تبقى لنفسها مبررًا لوجودها.

فما هي دوافع الفرنسيين في الحرب في مالي والساحل؟

السبب المعلن هو الحفاظ على مصالح فرنسا الاقتصادية في غرب أفريقيا، ولكن السبب الحقيقي هو الأطماع الاستعمارية لكل دول أوروبا في شمال، غرب، ووسط أفريقيا، والحفاظ على الإرث القديم والممالك الاستعمارية منذ الحملة الفرنسية على الشمال الأفريقي في القرن 19. والآن جد نظام عالمي جديد، وهناك توزيع أدوار بين القوى العالمية وتوزيع لمناطق جديدة: العراق وما حولها منطقة امتياز أمريكية، وليبيا وما حولها منطقة امتياز فرنسية، وهم يهيئون الظروف من أجل التدخل من خلال زعزعة المناطق المستهدفة وإدخال الإسلاميين إليها ليكونوا الذريعة للتدخل. وتحت مقولة محاربة الحركات الجهادية التي يسمونها إرهابية يقومون بقتل المدنيين والعزل وكل من يشتبهون بصلة لهم بالطوارق.

وتتلخص أهداف فرنسا في الحرب في مالي في:

1. انحسار النفوذ الأمريكي بالشرق الأوسط، وتباطؤ الحضور الصيني في القارة الأفريقية دفع فرنسا لإعادة حساباتها في المنطقة.
2. علاقة فرنسا الآخذة بالتحسن مع الدول الأفريقية المحاذية لمالي من جهة الشمال عزز من قبولها لأي دور فرنسي في عمق الصحراء.
3. قطع الطريق على احتمالات صعود نجم تنظيم القاعدة في الصحراء الأفريقية وتمددها نحو الشمال وصولًا إلى السواحل الغربية للقارة الأفريقية.
4. تناغم الموقف الفرنسي مع دول عربية بشأن الملف المالي.
5. أن شمال مالي يتطلب وجودًا مستمرًا وأساسيًا للقوات الفرنسية لأنه برغم وجود قوة حفظ السلام الأفريقية والمدربين للجيش المالي التابعين للاتحاد الأوروبي، والعمليات العسكرية التي قامت بها القوات الفرنسية فلا يزال المتمردون ينشطون في المنطقة ويعيدون تنظيم أنفسهم.
6. أمور تتعلق بتجارة المخدرات في الغرب الأفريقي.
7. التهديدات بإثارة القلاقل في تشاد من جانب المتمردين.
8. الأخطار المتزايدة الذي تشكلها جماعة بوكو حرام في نيجيريا

لجيرانها وخاصة في النيجر والكاميرون وتشاد.

9. مبرر لوجودها المستقبلي مما يجعل من فرنسا مجددًا في عمق مهم في القارة الأفريقية بعد سنوات من الغياب.

باختصار إن منطقة غرب أفريقيا تمثل لفرنسا كنزًا استراتيجيًا لا يمكن التخلي عنه، وكان ذلك من أهم أسباب قيادة فرنسا للإطاحة بالقذافي لتدخله وتهديده لسيطرتها ونفوذها في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا عامة. ولكن الغرب دون أن يدري بتدميره الجيش الليبي أتاح للجماعات الإرهابية التي استغلت الفراغ الأمني والفوضى التي تعيشها البلاد في التغلغل داخل مفاصل الدولة.

3 - دول الجوار

إن الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وساحل العاج والسنغال يؤيدون التدخل الفرنسي في المنطقة. فما الذي يدفع هذه الدول إلى اتخاذ هذا الموقف، هل وجود تنظيم القاعدة أشد وطأة من وجود الاحتلال الفرنسي، أم أن هناك تفاهمات سرية بينها وبين فرنسا.. المهم أن دول مجموعة الساحل والصحراء التي تضم 28 بلدًا عقدت قمة طارئة اجتمعت في بنجامينا عاصمة تشاد في فبراير 2013 بعد التدخل الفرنسي بشهر واحد (كانت مجموعة دول الساحل

تكونت في فبراير 1998 في ليبيا بمبادرة من الزعيم الليبي معمر القذافي). وفي ختام القمة الطارئة أعرب المجتمعون عن امتنانهم لفرنسا لتدخلها العسكري في مالي، وأعلنت المجموعة مساهمتها بـ 500 مليون فرنك غرب أفريقي (760 ألف يورو) للقوة الدولية لغرب أفريقيا التي فوضت لاستعادة السيطرة على الشمال الذي يسيطر عليه الإسلاميون، ووجهوا نداء لمواصلة دعمهم للعملية السياسية والدبلوماسية العسكرية بغية التوصل إلى استقرار نهائي في مالي.

وتعهدت الجزائر بتقديم مساعدات عسكرية وتدريب طيارين من دول مالي والنيجر وموريتانيا لتطوير القوات الجوية لهذه البلدان في مواجهة الإرهاب بالمنطقة، وعقدت في مدينة تمنراست في جنوب الجزائر اجتماعًا لقادة الجيوش الأربعة الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا لبحث ملفات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعهدت الجزائر خلاله بإصلاح طائرات سلاح الجو في كل من النيجر وموريتانيا ومالي. وتنسق جيوش الدول الأربعة جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إطار لجنة أركان العمليات المشتركة التي تم تأسيسها عام 2010 ومركزها مدينة تمنراست الجزائرية، وذلك لمواجهة تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة الأخرى التي تنشط في تلك الدول.

وأعلن وزير داخلية النيجر أن حكومته تضع تراب النيجر رهن إشارة القوات العسكرية الدولية لتجعل منه منصة الخدمات اللوجستية لمحاربة الجهاديين نظرًا للموقع الجغرافي لدولة النيجر فهو يشكل المكان الأنسب الذي يوفر الخدمات اللوجستية والاستخباراتية الضرورية في مكافحة الجماعات الجهادية.

وقال رئيس مجلس النواب الموريتاني أن الوضع في مالي بالغ الخطورة وإذا ما انفجرت ناره وحممه ستدفقان لا محالة على كل البلدان المتاخمة ودعا بلاده إلى الانخراط في الحرب التي تشنها فرنسا ومجموعة دول غرب أفريقيا على المسلحين الجهاديين، وأنه ينبغي أن تلحق موريتانيا بالجهود الجماعية لدول المنطقة وفرنسا والمجموعة الدولية من أجل الحفاظ على وحدة وسيادة وعلمانية جمهورية مالي.

وعلى النقيض لموقف رئيس مجلس النواب الموريتاني أعلن زعيم المعارضة الموريتانية "أحمد ولد داده" أنه يعارض الحرب في مالي ويعارض مشاركة مالي فيها، واتهم الحكومة بالمشاركة غير المباشرة في الحرب عبر توفير مطاراتها وأجوائها ومرافقها وربما موانئها لصالح القوات المشاركة في الحرب. وكانت بعض الأحزاب الموريتانية أعلنت رفضها بشكل صريح للحرب فى مالى، ورفضت مشاركة لموريتانيا فيها

بسبب ما يعتبرونه مخاطر محدقة ببلادهم جراء أي مشاركة في الحرب. نظرًا للترابط الجغرافي والاجتماعي والديني بين سكان البلدين.

4 - الولايات المتحدة

أما أمريكا التي لم يكن لها تاريخيًا أي نفوذ في مالي ولا في غيرها من دول المنطقة فهي تتنافس مع فرنسا الآن للسيطرة عليها، ورسمت سياستها في ثلاث اتجاهات:

1. حرضت أحد قادة الجيش المالي ممن تدربوا في أمريكا النقيب "أمادو سانوغو" على القيام بانقلاب عسكري غير مبرر وبلا أهداف منطقية، وفي نفس الوقت شجعت الطوارق المطالبة بانفصال الشمال. وتحت شعار الفوضى الخلاقة التي بشرت به السياسة الأمريكية، انتشرت الصراعات والقلاقل والفوضى التي تنهي مقومات الدول وتصبح من الضعف بحيث لا تستطيع أن تقاوم بنفسها فتطلب الحماية والعون من الدول الاستعمارية.

هذا الصراع الخفي بين فرنسا والولايات المتحدة هو ما حدا بفرنسا أن تحاول أن يكون لها السبق في المنطقة التي تعتبرها ملكًا لها، ودخول أمريكا بقوة تحت دعوة مكافحة الإرهاب هو ما عجل من التدخل الفرنسي فيها لصد الأطماع الأمريكية في هذه المنطقة التي تحوي الكثير من الثروات الطبيعية

كالبترول والغاز والمعادن واليورانيوم الذي تهيمن عليه فرنسا. وتسعى أمريكا منذ عام 2007 أن يكون لها موطئ قدم في المنطقة؛ لذا حاولت إقامة مقر للقيادة العسكرية في أفريقيا "أفريكوم" فيها ولكن رفضت دولها وأوقفت هذه الدول طموح أمريكا بإنشاء قاعدة عسكرية كبيرة لها في المغرب الإسلامي.

ومع ذلك باركت أمريكا الخطوات الفرنسية في المنطقة بحجة محاصرة المد الإسلامي بعد تمدد القاعدة في الصحراء، ولكنها اكتفت بالرصد والاستخبارات التقني. كما كان للولايات المتحدة دور أساسي في دعم عملية سرفال الفرنسية في مالي إذ وفرت الناقلات العملاقة التي أقلت الجنود الفرنسيين إلى مالي ووفرت الدعم الدولي المناسب للحرب في أزواد، وذلك ضمن سياسة تقاسم الأدوار التي نفذها الرئيس السابق ساركوزي مع شركائه في البيت الأبيض.

والدور المكشوف للولايات المتحدة أنها قامت بتدريب عدد من الأزواد ضمن الجيش المالي، وذلك تمهيدًا لتسليحهم ضد القاعدة، ولكن عددًا كبيرًا من هؤلاء سرعان ما انضم إلى حركة أنصار الدين وأصبحوا جزءًا من العمل المسلح ضد مالي وضد المصالح الغربية.

■ ■ ■

رابعًا: الخلفية الحقيقية لأحداث الغرب الأفريقي

إن الإعلام الدولي قدم ويقدم تغطية وصفية واسعة عن سباق الأحداث والكوارث في شمال مالي، ولكنه فشل في تفسير ما حدث، ولم يجاوب على التساؤل كيف ظهرت هذه التمردات، فقط تكلم على أنها ظهرت بواسطة مئات من المتطرفين الإسلاميين. ولكن هناك قصة مهمة عن خلفية هذا الوضع نشرتها مجلة نيو أفريكان NEW AFRICAN في عددها الصادر في يناير 2013 عن حقيقة لما حدث فعلًا نقلًا عن البروفيسور جيرمي كينان JEREMY KEENAN أستاذ العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة لندن سواس SOAS. كتبت تقول: إن ما حدث يرجع إلى أنشطة المخابرات الغربية وإلى جهاز الخدمة السرية للجزائر.

إن أحداث أزواد تفسر عامة باعتبارها نتاج الإطاحة بمعمر القذافي في ليبيا. وهذا حقيقي بقدر ما أن سقوطه أعاد إلى الساحل (نيجيريا ومالي) آلاف من المقاتلين الغاضبين الذين كانوا ينشدون الخدمات

والعيش الكريم في ليبيا لخدمة نظام القذافي.

ولكن كان ذلك مجرد المشهد الأخير في عقد من الاستغلال المتزايد والقمع الذي كان حجر الأساس في حلقات الاحتجاج الطوارقي والاضطراب والتمرد. وفي هذا الخصوص فإن ليبيا كانت هي الحافز لتمرد أزواد وليست السبب المباشر، وأكثر من ذلك فإنه الكارثة الحالية في مالي هي نتيجة حتمية للطريقة التي جرت بها ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب في الصحراء وفي الساحل بواسطة الولايات المتحدة ومرتبطة بالجزائر وبعملياتها الاستخبارية منذ عام 2002.

عندما تولى عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجزائر عام 1999 كانت بلاده تواجه مشكلتين أساسيتين أولهما: مكانتها في العالم ودور الجيش والمخابرات الجزائرية DRS في الحرب الأهلية التي شبت بمناسبة انتخابات عام 1992، التي كادت أن تكسبها الجبهة الإسلامية وهي الحرب التي أطلق عليها اسم "الحرب القذرة". والمشكلة الأخرى هي أن الجيش العمود الفقري للدولة يفتقد الأسلحة الحديثة.

وحل المشكلتين كان في يد واشنطن، وخلال مرحلة كلينتون فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر وصلت عمليًا إلى مستوى منخفض جدًا. ومع انتصار الجمهوريين في أمريكا في

انتخابات نوفمبر 2002 فإن رئيس الجزائر بوتفليقة صاحب الخبرة في السياسات الخارجية باعتباره وزير الخارجية السابق أبدى مشاعره للإدارة الجديدة للولايات المتحدة التي سرعان ما بادرت في يوليو 2001 للقاء قمة في واشنطن بينه وبين الرئيس جورج بوش.

استمع بوش باهتمام لتقديرات بوتفليقة لما تفعله بلده في الحروب ضد الإرهابيين وإلى طلبه للمعدات العسكرية الخاصة التي تمكن الجيش لإبقاء السلام والأمن والاستقرار في الجزائر. وفي هذه اللحظة كانت الجزائر تحتاج إلى دعم كبير من الولايات المتحدة أكثر ما تحتاجه الولايات المتحدة من الجزائر، ولكن الوضع تغير سريعًا فإن عملية "سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة بدأت مرحلة جديدة تمامًا في علاقات الولايات المتحدة بالجزائر. وخلال السنوات الأربعة التالية تقابل بوش وبوتفليقة ست مرات للتطوير الأكثر لعلاقاتهما السرية. ويقول البروفيسير/ جيرمي كينان إن كتابه الأول عن الحرب العالمية عن الإرهاب في الصحراء الأفريقية الذي صدر بعنوان "الصحراء المظلمة" عام 2009 تضمن وصفًا وشرحًا لهذه العلاقة غير العادية وكشف عن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء بوش ونظام الجزائر في احتياجهم للمزيد من الإرهاب في هذه

المنطقة. إن الجزائريين يحتاجون إلى إرهاب أكثر لتبرير حاجتهم للأسلحة الحديثة والأكثر تطورًا، في حين أن إدارة بوش تنظر إلى تطور هذا الإرهاب باعتباره مبررًا شرعيًا لإنشاء جبهة صحراوية جديدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب.

إن هذا ما يبرر زيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا بحجة تأمين الموارد الطبيعية في القارة وخاصة البترول. وقد أدى ذلك إلى إنشاء "الأفريكوم" القيادة المقاتلة للولايات المتحدة في أفريقيا. وبدأت العمليات الجزائرية الأمريكية تحت الشعار المزيف ضد الإرهاب في الصحراء والساحل في عام 2003، عندما قامت جماعة اندس فيها رجال المخابرات الجزائرية بخطف 32 سائحًا أوروبيًا من صحراء الجزائر، وأعلنت إدارة بوش فورًا أن أحد رجال (البارا) الجماعة الخاطفة الإرهابية هو ابن لادن الصحراء.

إن حكومة الولايات المتحدة لها تاريخ طويل في استخدام الرايات المزيفة تبرر تدخلها العسكري، وما حدث عام 2003 المذكور يمكن إرجاعه إلى ما يماثله ما صنعته الولايات المتحدة قبل أربعين سنة.

ففي عام 1961 حدثت مأساة خليج الخنازير عندما دربت المخابرات الأمريكية قوة من المنفيين من كوبا مدعومة من القوات

المسلحة الأمريكية لتحاول محاولة فاشلة غزو كوبا والإطاحة بفيديل كاسترو. ووضعت وزارة الدفاع الأمريكية وقيادة الأركان خططهم لتبرر الهجوم العسكري الأمريكي على كوبا. وعرضت الخطة على روبرت ماكنامارا وزير الدفاع أثناء رئاسة جون كينيدي في 13 مارس 1962 بعنوان «مبررات الولايات المتحدة للتدخل في كوبا – سري للغاية»، واستدعى هذا من المخابرات الأمريكية وأجهزة أخرى ارتكاب عدد من الكوارث. وقد ذكر الصحفي الأمريكي "جيمس بام فورد" أن المدنيين الأبرياء ألقى عليهم الرصاص في الطرق الأمريكية وزوارق كانت تحمل مهاجرين من كوبا أغرقت في البحر كموجة من الإرهاب والعنف، وهذه السياسة التي رسمتها قيادة الجيش في الولايات المتحدة لإحداث تغييرات نسبت إلى فيديل كاسترو لتبرر للرأي العام العالمي والرأي العام الداخلي أي هجوم تشنه الولايات المتحدة على كوبا. وقد رفض الرئيس كينيدي هذه السياسة ولكنها بقيت حتى تكشفت من سجلات الأرشيف عام 2001، والرئيس كينيدي كانت رئاسته أقصر رئاسة في الولايات المتحدة لأنه اغتيل بعد ثلاث سنوات من حكمه ثم اغتيل قاتله قبل محاكمته، ولما رشح أخوه بعد ذلك بعدة سنوات اغتيل هو الآخر قبل الانتخابات.

وفي عام 2002 وُضعت خطة ليست بعيدة عن الخطة السابقة أمام وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد ومجلس الخبراء العلمي للدفاع. وهذه الخطة اقترحت عديدًا من العمليات المسبقة التي تُصطنع قبل التدخل في أي شأن تستوجبه سياستها قبل حصول التدخل. وثمة مجموعات منظمة تقوم بهذه المهام السرية لإثارة رد الفعل بين الجماعات الإرهابية واستفزازهم وتدفعهم إلى اللجوء لأعمال العنف التي تكتشف بعد ذلك لتبرير التدخل بقوات أمريكية.

إن عملية خطف السياح الأوروبيين عام 2003 تمثل شهادة لما تلاه من عمليات، وأن جبهة صحراء الساحل ليست هي الحالة الوحيدة لهذه الأحداث المصطنعة في الحرب العالمية على الإرهاب. ففي مايو عام 2008 طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش 400 مليون دولارًا لتمويل الجماعات الإرهابية على طول منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وذلك في هجوم خفي موجه أساسًا ضد جكومة إيران. وقد وافق الكونجرس على طلبه في حدود 300 مليون دولارًا.

ومنذ عملية اختطاف الأوروبيين عام 2003، فإن المخابرات الجزائرية مع الولايات المتحدة ومع أجهزة المخابرات الغربية الأخرى استحدثت كلها القاعدة في المغرب الإسلامي لخلق سيناريو

إرهابي، وأن كثيرًا من مجالات الإرهاب التي رسمتها الجزائر والحلفاء الغربيين في منطقة الصحراء والساحل كانت مزيفة، وأن كل ما يثار أنه إرهاب خلال العقد الأخير القليل منه أحداث حقيقية والغالبية العظمى صممت بواسطة مخابرات الجزائر. وإن بعض الأحداث مثل هجوم القاعدة في المغرب الإسلامي على مطار في الجزائر عام 2007 لم يحدث، وما حدث فعلًا أن المظاهرات التي قامت ضد الإدارة الجزائرية احتجاجًا على البطالة بواسطة شباب الطوارق المحليين انتهت بإطلاق الشباب بعض الأعيرة النارية على المطار، ولم يكن لهذا الأمر أي علاقة بالقاعدة في المغرب الإسلامي.

كما أن حكومات مالي والنيجر والجزائر هي المسئولة عن الأحداث الخمسة التي وقعت في أراضيها منذ عام 2004 لاستفزاز الطوارق لحمل السلاح وهي أحداث النيجر عام 2004، وفي تمنراست TAMNARASSET عام 2005 في الجزائر، وفي مالي عام 2006، وفي النيجر ومالي عام 2007. وعلى سبيل المثال في يوليو 2005 أضرب شباب الطوارق في جنوب مدينة تمنراست في الجزائر وأحرقوا نحو 40 مبنىً حكوميًا وتجاريًا، وثبت في تحقيقات المحاكم أن المضربين كان يقودهم وكلاء جزائريون بالتحريض، وقد تبرىء

نحو 80 شابًا وعضوًا.

ولكن الهدف من العملية كان قد أُنجز. وحلفاء المخابرات الجزائريون في واشنطن صاروا قادرين على الحديث عن العمليات الإرهابية بين الطوارق في تمنراست، ومن ثم قدموا مبررًا كافيًا لحكومة جورج بوش عن خطة مواجهة الإرهاب عبر الصحراء، وكذلك لخطط البنتاجون. وأن الوقت الذي جرى فيه حادثة خطف الأوروبيين عام 2003 فإن البنتاجون أعد مجموعة من الخرائط الأفريقية تصور أغلب منطقة الصحراء باعتبارها منطقة إرهاب أو ممر إرهاب ويجب التعامل معها على هذا الوضع.

وفضلًا عن ذلك فإن هذه المنطقة صارت أحد المناطق العالمية الأساسية لتداول المخدرات وتجارة الكوكايين الآتي من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا من خلال الأزواد. وقدر مكتب الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات أن 60 ٪ من الكوكايين الذاهب إلى أوروبا يمر في هذه المنطقة.

والحقيقة أن أثر الإرهاب على الشعوب في منطقة صحراء الساحل كان أثرًا مدمرًا بالنسبة للاقتصاد وغيره، وقد أدى اختطاف ستين شخصًا من الغربيين أدى إلى انهيار السياحة التي كانت جماعات

الطوارق في مالي والنيجر والجزائر يحصلون على دخولهم منها. ومثلًا فإن قتل أربعة سياح فرنسيين في موريتانيا فضلًا عمن اختطفوا أنتج أن نحو 173 سائحًا فقط زار موريتانيا عام 2011 مقارنة بعدد 72500 شخصًا عام 2007، إن فقدان السياحة جرد الإقليم من عشرات الملايين من الدولارات وألجأ الطوارق وغيرهم وخاصة الشباب منهم إلى أنشطة الجريمة وغيرها.

من كل ما سبق يصير واضحًا أن تمرد الطوارق الأخير في مالي في يناير 2012 له خلفيات مركبة كثيرة تفضي إلى النجاح في السيطرة على شمال مالي. وأن قيام حركة التمرد الوطني لتحرير أزواد MNLA في أكتوبر 2011 يبدو أنها فاجأت حكومة الجزائر، فالجزائر دائمًا لديها تخوف من الطوارق سواء في داخل الجزائر أو في أقطار الساحل المجاورة، ونجاح حركة الطوارق الوطنية في شمال مالي الذي تعتبرها الجزائر الساحة الخلفية لها يصعب قبولها.

إن اصطناع الإرهاب وإدارته في مناطق الصحراء والساحل بواسطة المخابرات الجزائرية وبمعرفة الولايات المتحدة والقوى الغربية سينتج حتمًا نتائج كارثية.

وفي الختام إن الخيارات السياسية فيما يتعلق بإقليم أزواد تنحصر

في خيارين: إما التشبث بالسيادة على الإقليم من خلال حقائق الجغرافيا الموروثة من المحتل الفرنسي والاعتماد في ذلك على موقف الاتحاد الفرنسي ودول الجوار التي تتخوف من انتقال الانفصال إليها خصوصًا النيجر والجزائر وموريتانيا، وأن تتقدم الحكومة المالية بطرح مبادرة سياسية تهدف إلى منح حكم ذاتي ذو صلاحيات واسعة في الإقليم في إطار اتحاد كونفدرالي. وهذا سيكون حلًا جذريًا لمشكلات الإقليم الذي يشكل تهديدًا للأمن الإقليمي والعالمي نظرًا للنشاط الواسع لما يسميه الأوروبيون الخطر الإسلامي، وإما أن تتعامل الحكومة المالية بعنف خارج إطار القانون مع هذه الجماعات وتوسيع دائرة الاشتباه وإطلاق يد الأجهزة الأمنية مع المشتبه فيهم وغيرهم وهذا يصب في صالح هذه الجماعات ويطيل أمد المواجهة.

ويقول الباحث الإعلامي الموريتاني محمد العابد في تحليله هذا أن مخاطر الصوملة في المغرب الإسلامي تدفع العديد من الإدارات الإقليمية والدولية إلى حرب قادمة تريدها مالي حربًا للحفاظ على وحدة أراضيها، وتريدها موريتانيا وفرنسا حربًا لتصفية القاعدة في الإقليم، وتريدها أطراف أخرى حربًا للسيطرة على الموارد الطبيعية الممتدة على طول حوالي خمسة ملايين كيلو مترًا مربعًا، ويشكل

الموقع الاستراتيجي للإقليم التنافس بين القوى التي تبحث عن موطىء قدم يمكنها من دخول هذه المنطقة.

ولعل من أبرز المخاطر المتوقعة أن الحرب في الإقليم ستتحول بسرعة إلى صراعات قبلية وعرقية أكثر من كونها صراعًا أيديولوجيًا ضد خطر القاعدة أو ما تسميه فرنسا "الخطر الإسلامي"، فالميليشيات الآن ترفع شعارات فكرية وسياسية ولكنها في عمقها تتأسس على قبائل ومجموعات عرقية كالطوارق والعرب والصنغى والفولاني، وأي صراع يندفع سيكون مصيره في النهاية حربًا قبلية تلبس ثوبًا أيديولوجيًا.. ومن هنا ستكون الحرب في عمقها حربًا بين القبائل والأعراق، وهنا مكمن الخطر.



المبحث الثاني:

(نيجـــيريا)

الحالة النيجيرية

إن الأوضاع الأمنية في دول الصحراء الأفريقية في حالة من الاضطراب تنذر بخطر الفوضى واشتعال العنف في ذات الوقت. ودولة نيجيريا أبرز مثل على ذلك، فقد سقطت في دائرة العنف وأصبح الخروج منه يحتاج إلى تفهم للأوضاع المتردية وأسبابها بشكل موضوعي وليس بمبالغات إعلامية.

وهذا البحث هو محاولة لدراسة الحالة النيجيرية التي أدت إلى ظهور جماعات العنف، ثم ما الذي تفعله نيجيريا لتواجه هذه الجماعات الإرهابية؟. إن الحالة النيجيرية لها جذور تاريخية قديمة، لذلك قسمت هذا البحث إلى أربعة أقسام. أولها: مدخل، وثانيها: جماعات العنف ونظرية المؤامرة، وثالثها: الاستعمار الجديد يدفع إلى العنف، وأخيرًا مقترحات للخروج من دائرة العنف.

أولًا: مدخل

مع بداية الألفية الثالثة بدأنا نسمع عن التطرف الإسلامي، بدأ

بحادث تدمير برجي التجارة العالمية في أمريكا، تبعه غزو أمريكا لأفغانستان بعد ظهور ابن لادن وحركة طالبان، ثم اختفى ابن لادن من الإعلام العالمي وظهرت جماعة القاعدة التي أصبح اسمها يطلق على أي حركة إسلامية معارضة لنظمها، وأصبح أي تنظيم يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منظمة إرهابية إذا كانت تمسك السلاح، أو منظمة متخلفة إذا كانت تدعو للشريعة بالطريق السلمي.

وفي أفريقيا شهد العقد الماضي ظهور ملفات لتلك الجماعات، وأصبح المشهد السياسي في الصحراء الكبرى يعج بمنظمات الإرهاب والتطرف ترتبط بالفكر الأصولي السلفي الجامد مثل أزواد في مالي، القاعدة في النيجر ومالي والسنغال وجنوب الجزائر، وسيلكا في أفريقيا الوسطى، وبوكوحرام في نيجيريا.

وأدى سقوط معمر القذافي إلى توافر كميات السلاح والأموال الهائلة المهربة من ليبيا حتى بات يصعب احتواء تنظيمات الاقتتال في الصحراء الكبرى، واستخدم التمرد الديني وغيره في مواجهة الموجة الاستعمارية الجديدة في أفريقيا. وإلى جانب ذلك وجدت شبكات المخدرات والهيروين العالمية القادمة من كولومبيا ودول أمريكا اللاتينية المعروفة بهذه التجارة لتعبر الصحراء الكبرى إلى الشرق

الأوسط حتى باتت مسألة الإرهاب مسألة غير محلية.

يضاف إلى كل هذا الدافع الأساسي وهو التنافس على المصالح البترولية والتعدينية في الصحراء الكبرى، وبمناطق اليورانيوم في النيجر والماس والذهب في أفريقيا الوسطى والبترول في نيجيريا.

وفي خضم هذا المشهد المعقد لابد أن نفرق بين متمردي الجماعات حديثة التكوين التي تنشط بأسلوب حرب العصابات على مستوى الساحة الصحراوية وبين حركة تحرير وطنية مثل الأزواد في مالي أو الطوارق الذين يطالبون بحق تقرير المصير والحكم الذاتي لشعب الطوارق، وحركة بوكوحرام السلفية في نيجيريا التي بدأت سلمية ثم تحولت إلى العنف عندما وجدت الفساد والظلم يسود مجتمعها.

والسؤال ما الذي يجب أن تفعله القارة الأفريقية لتقاوم هذه الجماعات الإرهابية وبالذات بوكوحرام في نيجيريا؟

في البداية أود أن أشير بشكل سريع إلى المنطقة الأفريقية التي تنشط فيها بوكوحرام وغيرها من الجماعات المتطرفة حتى تتضح الصورة الإسلامية في هذه المنطقة الأفريقية الإسلامية وهي الغرب الأفريقي أو المغرب الإسلامي.

أن الإسلام والحركات الجهادية في نيجيريا ليست بالأمر الجديد عليها أو الوافد إليها، ومن يطالع تاريخ أفريقيا يجد أن الحركات الجهادية في نيجيريا هي من قاومت ببسالة المستعمرين الأوروبيين طوال القرن 19.

وتاريخ الحركات الأصولية في نيجيريا التي تتهم الآن بالتخلف والإرهاب كان لها شأن كبير في الماضي ولعبت دورًا كبيرًا في مقاومة غزو المحتلين على مدى قرن من الزمان.

ولكي نفهم الخلفية الإسلامية في نيجيريا وما جاورها من الدول لابد من الإشارة إلى دور الطرق الصوفية والزوايا التي أنشأها زعماؤها وكانت بمثابة ركائز لنشر الإسلام ثم حائط صد ضد المستعمر الأجنبي.

أن الطرق الصوفية هى بلا شك ذات أصول وتوجهات دينية، ولكنها كانت أيضًا سياسية في وظيفتها، كانت هذه الطرق دائمًا منظمات دفاعية تقف في وجه الأخطار المحدقة من الخارج. وعندما كانت الدولة قوية كانت الطرق الصوفية جزءًا من أجهزة الدولة، أما في حالات ضعف الدولة نفسها وتفككها فإنها كانت تستقل بنفسها وتأخذ زمام المبادرة بيدها، فمثلًا عندما تخلت الأستانة عن سيادتها بالنسبة لليبيا صارت الطريقة السنوسية نواة مقاومة الغزو الإيطالي في برقة، وعندما أصبحت الدولة المغربية عاجزة عن التصرف قامت الطريقة القادرية باستنفار

القوى المعادية للغزو الفرنسي. وكانت الطرق الصوفية ترفض كل اتصال بالسلطات الاستعمارية رغم كل المغريات، فإذا ما انتهى الأمر باستلامها لم يبق أمامها إلا سبيل واحد وهو أن تمارس رد الفعل إزاء السياسة الاستعمارية، وهذا ما يضفي عليها طابع العنف.

***

من الصعب تحديد متى بدأ الإسلام ينتشر في غرب أفريقيا، ولكن يمكن تقسيم توغل النفوذ الإسلامي في غرب أفريقيا إلى ثلاث مراحل، الأولى: يغلب عليها الاحتكاك السلمي وكان التجار والبربر دعامته، والمرحلة الثانية: يغلب عليها جهاد المرابطين الذين أعطوا الإسلام بعدًا ثقافيًا واقتصاديًا وسندًا سياسيًا، وتجمع المرحلة الثالثة بين السلم والحرب. وفي هذه المرحلة انتقلت الزعامة الدينية والقيادة السياسية والاقتصادية والريادة الثقافية إلى السكان الوطنيين من السود بعد أن تشبعوا بروح الإسلام، واقترنت المرحلة الأخيرة أيضًا بقيام عدد من الممالك الإسلامية الزنجية التى تعاقبت على حكم المنطقة هي مملكة مالي وصنغى وإمارات الهوسا في نيجيريا. وقد لعبت هذه الدول الإسلامية دورًا كبيرًا غطت به أجزاء واسعة في بلاد غرب أفريقيا في تاريخها الوسيط

والحديث بدءًا بدولة غانا القديمة (وهي غير غانا الحالية) ثم مالي وصنغى وكانم وبرنو في العصور الوسطى، ودولة عثمان بن فودى في نيجيريا في العصر الحديث.

وينبغي أن نشير أن الصحراء الكبرى لم تكن حائلًا دون انتشار الإسلام وانتقال المؤثرات العربية الإسلامية إلى غرب أفريقيا، وينبغي أيضًا أن نشير أن العلاقات الإسلامية العربية الأفريقية لم تؤد إلى ما أحدثته الثقافة الأوروبية عندما وصلت أفريقيا ولم تظل العربية مغتربة مثلما ظلت الفرنسية والإنجليزية ومختلف اللغات الأوروبية في مستعمراتها بل إن الثقافة الأفريقية ظهرت بإنتاج العلماء والفقهاء باللغة والأحرف العربية. ومن الناحية السياسية فإن علاقات العرب والمسلمين بأفريقيا أو الحضور العربي في أفريقيا لم يؤد إلى سقوطِ النظم التقليدية في المجتمعات الأفريقية كما حدث مع الحضور الأوروبي.

مما تقدم نجد أن أفريقيا تعرضت منذ العصور الوسطى لظهور إسلامي أو فتوحات إسلامية أو حركات جهادية كما يطلق عليها أدى إلى ظهور عدة ممالك إسلامية عاصرت بعضها البعض، وتبوأت هذه الممالك السيادة والشهرة والنفوذ. ولكن كتب على ممالك هذه

المنطقة أن تتعرض لغزوين مدمرين رغم النضال البطولي الذي أبدته شعوبها، الغزو الأول هو الغزو المراكشي في القرن 16، والثاني الغزو الأوروبي في القرن 19.

ولما قامت دولة المرابطين في المغرب زحف دعاتها جنوبًا إلى السنغال حيث تمكن زعيمها الروحي عبد الله بن ياسين من تكوين نواة المرابطين في جزيرة صغيرة عند نهر السنغال على ساحل المحيط الأطلسي وكانت هذه الجزيرة حجر الأساس لقيام دولة المرابطين التي امتدت من السنغال إلى غينيا حتى ساحل العاج والنيجر ودخلوا إمبراطورية غانا الوثنية القديمة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر وفتحوها وصارت إمبراطورية إسلامية حتى انتهت في القرن 13 وقامت على آثارها إمبراطورية مالي الإسلامية ثم دولة الصنغى الإسلامية التي قضى عليها الغزو المغربي في أواخر القرن 16.

بعد تفكك دولة الصنغى ساد منطقة السودان الغربي أو الغرب الأفريقي فترة من الفوضى استمرت حوالي قرنين حتى نهض شعب الفولاني وقام بثورته الكبرى مع بداية القرن 19 بزعامة الشيخ عثمان بن فودى، وعرفت حركته بحركة التجديد الإسلامي لتصحيح الإسلام الذي امتزج بالتقاليد الوثنية وصارت ثورته جهادًا انتشر في كل أنحاء

الهوسا (نيجيريا الشمالية).

والشيخ عثمان بن فودى ولد عام 1754 في ولاية سكوتو من أبناء قبيلة الفولاني المنتشرة في شمال نيجيريا وهو يعتبر أول داعية في أفريقيا قام بتغيير المنكر في الدين بالسلاح وأقام دولة تحكم بكتاب الله والسنة على نمط الحكومات الإسلامية الأولى في صدر الإسلام، واستمرت دولته التي خلفه فيها أبناؤه تحكم بلاد الهوسا قرنًا من الزمان من 1804 إلى 1904.

في مطلع القرن 19 بالتحديد عام 1804 بدأت الثورة الفودية التي حملت اسمه وتوجت ثورته بإقامة الخلافة الإسلامية في سكوتو وألقت بظلالها على معظم الغرب الأفريقي حتى السودان الشرقي الذي شهد الثورة المهدية فيما بعد.

تأسست إمارات الدولة الفولانية بنيجيريا الشمالية على النهج الإسلامي وعاشت طوال القرن 19 في حملات جهاد مستمرة. وكانت الفترة الممتدة من 1800 – 1900 هي الفترة التي بلغ فيها الغزو والاحتلال الأوروبي لغرب أفريقيا مداه. فلم يحدث من قبل على مر التاريخ المعروف للقارة أن شهدت مثل هذا النشاط العسكري من الغزوات والحملات ضد الدول والمجتمعات الأفريقية. وانبرت

حملات الجهاد الإسلامي الأفريقية الوطنية تصارع المستعمرين الأوروبيين من جهة والأهالي الوثنيين من جهة أخرى، وكانت على دراسة بخطط المناطق التي يعلنون فيها حروب الجهاد وبعبارة أخرى عرف المسلمون الأفارقة نظم الحرب لدى القبائل التي يشنون عليها حروبهم، واستمرت هذه الحروب حتى وضعت قرارات مؤتمر برلين 1884 - 1885 التي مزقت القاهرة وقطعتها شلوا شلوا ووضعت نيجيريا ضمن مناطق النفوذ البريطاني، ولكن استمر جهاد الهوسا (قبائل شمال نيجيريا) ضد البريطانيين إلى أن سقطت الخلافة الإسلامية في شمال نيجيريا عام 1904.

ولما سقطت نيجيريا ودخلت في ظل الحكم البريطاني عجز البريطانيون عن تغيير النظم الإسلامية التي ترسخت في النفوذ ومارسها الشعب طوال قرن، ولم يجد البريطانيون بديلًا أفضل من تلك النظم الأفريقية القائمة فتركوها وأبقوا عليها. ومازال المسلمون في نيجيريا يشكلون أغلبية السكان، ومازالت نيجيريا حتى الآن أكبر دولة إسلامية في غرب أفريقيا بل في القارة الأفريقية كلها.

إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن حركة الجهاد الإسلامي في غرب أفريقيا رفضت الخضوع للقوة الأوروبية المحتلة، وكانت السمة

الغالبة على زعمائها الصوفية والجهاد والاستشهاد والمقاومة حتى آخر لحظة، فليس من الغريب أن تظهر في نيجيريا اليوم حركة إسلامية كحركة بوكوحرام - التي بدأت سلمية ثم تحولت إلى العنف المفرط تدعو إلى: تطبيق الشريعة الإسلامية وأن يتحقق للمسلمين هناك وجود فعلي على الخريطة السياسية للدولة بحكم أغلبيتهم السكانية وأن يكونوا محل اعتبار عند اتخاذ قرارات تتعلق بشئونهم.. أليس من المفارقات أن مسلمي نيجيريا تمتعوا بحقوقهم الإسلامية في عهد الاستعمار البريطاني وفقدوها في ظل الاستقلال والحكم الوطني.



ثانيًا: جماعات العنف ونظرية المؤامرة

قبل 11 سبتمبر 2001 لم نكن نسمع عن التنظيمات الإرهابية ولا الجماعات الأصولية الإسلامية المتشددة في دول الصحراء الكبرى في الغرب الأفريقي، حقيقة كانت توجد جماعات معارضة وحركات مناوئة لحكمها وكانت تحدث انقلابات دامية أو تقوم صراعات قبلية عنيفة فيها ولكنها كانت تجرى بعيدة عن العقائد الدينية ولم يُتّهم الإسلام بالتعصب أو التطرف.

وبعد ثلاثة أيام فقط بعد حادث سبتمبر بدأنا نسمع عن الإرهاب الإسلامي، وبدأ التحرك الأمريكي ينبري لمكافحته حيث طلبت واشنطن من الدول الأفريقية تأييد الحرب على الإرهاب من خلال التعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية الموفدة إلى الدول الأفريقية والتعاون في القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم للولايات المتحدة، وسمعنا عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وعن الطوارق

والأزواد في مالي، وسيلكا في أفريقيا الوسطى، والأصوليون في الجزائر، وبوكوحرام في نيجيريا وهروب بعض أعضاء هذه الجماعات إلى تشاد والكاميرون وممارسة نشاطهم هناك.

فجأة أصبحت منطقة الصحراء الكبرى منطقة خطرة يجب التدخل فيها حتى لا تصبح بؤرة للإرهاب الدولي، ومع تسليمنا بأن هذه الجماعات باتت تهدد نظمها وأمن مواطنيها فيجب ألا ننسى أن أغلبها بدأت جماعات سلمية ثم تحولت إلى العنف بعد ما لاقته من اضطهاد وإبادة لعناصرها ومن يؤيدها، ونشير إلى هذه الحركات بشكل سريع.

الأزواد في مالي: هم من قبائل الطوارق أو أمازيغ الصحراء ويلقبون أحيانًا بالرجال الزرق، وهم شعب رحل يعيشون في الصحراء الكبرى خاصة في صحراء الجزائر والنيجر وليبيا وبوركينافاسو ومالي، وهم يحاولون منذ خمسة عقود تأسيس دولة في مناطق وجودهم دون أن ينجحوا في ذلك. وأخيرًا في نوفمبر سنة 2010 أعلن الطوارق عن تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد وهي حركة عسكرية سياسية أسست في إقليم أزواد في شمال مالي وتسعى الحركة لإقامة دول أزواد المستقلة وجاء في بيان تأسيسها "أن التحديات التي يواجهها

إقليم أزواد منذ أكثر من خمسين سنة والمأساة التي يتعرض لها الشعب الأزوادي بمباركة ودعم من الدولة المالية، وتحت مسمى مكافحة الإرهاب، كل ذلك أصبحت معه منطقة الأزواد منطقة نهبٍ لتدخلات إقليمية ودولية ولنشاط الشركات العالمية المتعاقدة مع الحكومة دون أن يُعرف شيئٌ عن طبيعة هذه العقود في ظل غياب كلي لأي تمثيل للأزواد وما يجري على أرضهم، ودفاعًا عن الهوية الوطنية الأزوادية المهددة بالضياع واستمرارًا لنضال الآباء والأجداد والتزامًا بالقيم الإنسانية العالمية فإننا نعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية وهي تنظيم سياسي يمثل النهج السلمي للوصول إلى الأهداف المشروعة واسترجاع الحقوق التاريخية المغتصبة، والحركة تتبنى نهج العمل السياسي والقانوني وتنبذ العنف وتدين الإرهاب بكل أشكاله سواء كان إرهاب الدولة أو إرهاب جماعات وأفراد. مع حرصها على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة».

وبعد سقوط القذافي عاد آلاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش القذافي إلى شمال مالي مدججين بالسلاح لينضموا إلى حركة أزواد. وفي يناير سنة 2012 بدأت الحركة هجومًا على مدن شمال شرق مالي قرب الحدود مع الجزائر، وأعلنت الحركة في أبريل سنة

2012 استقلال أزواد وقوبل الإعلان بالرفض الإقليمي والدولي.

اندلعت المواجهات بين أزواد والحركات الإسلامية التي ظهرت على الساحة وهي حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين وبين جيش مالي مما أدى إلى وقوع مجزرة راح ضحيتها العديد من القتلى بين الطرفين، وسادت حالة من الفوضى ودخلت البلاد في أزمة سياسية عسكرية استمرت 18 شهرًا، وفي هذه الآونة برزت جماعات إسلامية متطرفة تتبع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مما أدى إلى تدخل فرنسا عسكريًا في يناير سنة 2013.

لم يقض التدخل الفرنسي على حركات المقاومة في مالي بل ظهرت في ظله مجموعات أخرى في الشمال من بينها اللجنة العليا لوحدة أزواد العربية وحركة أزواد العربية المنشقة والجماعات التنسيقية من أجل شعب أزواد وتنسيقية الحركات والجبهة القومية للمقاومة إلى جانب حركة "إيمغاد" الموالية للحكومة المالية.

القاعدة أو تنظيم الجهاد: هي حركة متعددة الجنسيات إسلامية سنية سلفية أصولية تأسست ما بين أغسطس 1988 وأوائل 1990 تدعو إلى الجهاد الدولي لإنهاء النفوذ الأجنبي في البلدان الإسلامية وإنشاء خلافة إسلامية.

وقد شاركت القاعدة في عدد من التفجيرات شمال أفريقيا، وفي يناير 2007 تحولت "الجماعة السلفية للدعوة إلى القتال" إلى فرع من تنظيم القاعدة في منطقة شمال المغرب لتحمل اسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

حركة الإصلاح والجماعات الأصولية في النيجر: تعود الأوضاع السائدة في شمال شرق نيجيريا بعواقب وخيمة على المنطقة الشرقية للنيجر، وهي المنطقة المتاخمة لنيجيريا الواقعة في أقصى جنوب شرق النيجر، ومنذ اندلاع الاضطرابات في نيجيريا وتقع اشتباكات ومواجهات بين القوات المسلحة النيجيرية وبعض الأفراد المسلحين النشطين في تلك المنطقة.

والنيجر دولة مسلمة تحدها من الجنوب نيجيريا وبنين ومن الغرب بوركينا فاسو ومالى ومن الشمال الجزائر وليبيا ومن الشرق تشاد، وهي تعاني من جماعات العنف التي يحاصرها غربًا في مالي من الحركات الإسلامية المتطرفة التي أبرزها حركة التوحيد والجهاد، وجنوبًا جماعة بوكوحرام الأصولية المتشددة في نيجيريا، وقد استباح الطرفان ساحة النيجر وانتهكا حرمة أراضيه وباتا يشكلان خطرًا على أمنها حتى لجأت حكومتها إلى الغرب والاستقواء به، وبناء على

طلبها أرسل الاتحاد الأوروبي بعثة تعرف باسم "أوكاب ساحل النيجر" تعمل على تعزيز قدرات قوات الأمن النيجيرية في مكافحة الإرهاب في إطار سياسة الأمن والدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي، وجاء هذا الحراك الأوروبي إثر طلب الحكومة النيجيرية للدعوة إلى تدخل عسكري دولي لمواجهة التهديد الأمني الذي تواجهه بعد أن تحوّل طول الحدود مع مالي وشمال نيجيريا إلى ساحة حرب على الإرهاب، وأبدت واشنطن وحلفاؤها قلقًا متزايدًا إزاء الوضع في النيجر التي يمكن أن تصبح ملاذًا جيدًا للجهاديين من أنحاء العالم. وتنجز البعثة مهامها داخل الأراضي النيجيرية أولًا وقد تتسع لتشمل مالي وموريتانيا لاحقًا.

سيليكا في أفريقيا الوسطى: سيليكا هي جماعة مقاتلة في جمهورية أفريقيا الوسطى تأسست عام 2012 من مجموعة مسلمين ومسيحيين من المعارضة المسلحة ضد فساد السلطة الذي أدى إلى تمرد علني خلال الحرب الأهلية بين أعوام 2004 - 2007، وتجدد النزاع في أعوام 2012، 2013 نتيجة الانقلاب والفوضى التي شهدتها البلاد أدى في النهاية إلى الإطاحة بالنظام واستولت سيليكا على السلطة في مارس 2013 بعد دحرها للقوات الحكومية ولكن

في يناير سنة 2014 أجبرت سيليكا على التنحي عن السلطة تحت ضغوط دولية، وما أن أطيح بها حتى دخلت البلاد في حرب عرقية بين المسلمين والمسيحيين الذين كونوا تنظيم "بالاكا"، وقامت القوات الفرنسية بالتعاون مع قوات حفظ السلام الأفريقية بنزع سلاح أكثر من سبعة آلاف من مقاتلي سيليكا بعد أن قامت الحكومة بحل قوات سيليكا ووضعتهم في ثكنات وهو إجراء أغضب المسلمين باعتبار أن هذه القوات كانت تمثل لهم شيئًا من الحماية في مواجهة الميليشيات المسيحية، لذلك نظم المسلمون احتجاجات في شوارع العاصمة منددين بالانحياز لصالح المسيحيين وأقاموا المتاريس بالاطارات والحجارة احتجاجًا على انتشار القوات الفرنسية وقالوا إن هذا الأمر يترك المسلمين عزلًا بدون حماية ميليشيات "بالاكا".

نسبة المسلمين في أفريقيا الوسطى تقدر بعشرين في المائة والمسيحيين بما يقرب من خمسين في المائة، وتنحصر مطالب سيليكا "أن يكون للإسلام مكانة حقيقية بين الأديان المعترف بها في الدولة، وأن يحتفل رسميًا بعيدي الأضحى والفطر ويدرجانه ضمن أعياد الدولة الرسمية، وعدم التعرض أو اضطهاد المسلمين خصوصًا فيما يتعلق بالجنسية حيث أن الحصول على جواز سفر للمسلمين لم يكن متاحًا.

لم تستجب الحكومة لهذه المطالب مما أدخل البلاد في صراع وتأججت شرارة الاقتتال بين المسلمين والمسيحيين فتدخلت فرنسا بقوة عسكرية بدعوى حماية مصالح الشركات الفرنسية العاملة هناك، ومواجهة النفوذ الإقتصادي الصيني، والخوف من تداعيات الصراع على دول الجوار التي لفرنسا مصالح فيها وخاصة تشاد والكاميرون.

ووقعت عمليات تطهير عرقي ضد المدنيين المسلمين في الجزء الغربي من البلاد، وانتقدت منظمة العفو الدولية برودة المجتمع الدولي تجاه هذه الأزمة وأشارت إلى أن قوات حفظ السلام الدولية امتنعت عن التصدي لميليشيات "بالاكا" المسيحية المدعومة من فرنسا، وأنها كانت بطيئة في حماية الأقلية المسلمة. وقد فر من البلاد أكثر من سبعة آلاف شخصًا إلى تشاد المجاورة، وأدانت وزارة الخارجية الأمريكية انتهاكات حقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى التي تتمثل في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء على يد قوات الأمن، والتعذيب والضرب والاغتصاب والاقتتال والاحتجاج التعسفي والاحتجاز دون محاكمة لفترات طويلة والحرمان من المحاكمة العادلة، والقيود المفروضة على حرية الحركة، والفساد الرسمي وإهدار حقوق العمال، وعنف الغوغاء على نطاق واسع مما يؤدي أحيانًا إلى الوفيات، والتمييز ضد

المرأة والإتجار بالأشخاص والسخرة وعمالة الأطفال.

وقد دعا "قوى دافاني" زعيم متمردي حركة سيليكا السابق، دعا المسلمين والمسيحيين في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الكف عن مهاجمة بعضهم بعضًا مشددًا على أن البلاد تواجه خطر الاختفاء كهيكلية دولة إذا لم تتوخ الحذر وتدعم مهمات قوات حفظ السلام الدولية للمساعدة في استعادة الأمن، وألا يهاجم المسلمون المسيحيين والعكس وتجنب تحويل مشكلة سياسية إلى دينية، وناشد المسلمين الذين فروا من أعمال العنف العودة إلى البلاد حيث أراضيهم ومنازلهم لرفع الروح المعنوية لدى المواطنين.

بوكوحرام في نيجيريا: على أن أخطر هذه الجماعات الأصولية في الغرب الإسلامي الأفريقي جماعة بوكوحرام في نيجيريا التي أعلنت في 25 أغسطس 2014 أنها أقامت الخلافة الإسلامية واتخذت مقرها ببلدة جوزا بولاية بورنو شمال شرق البلاد قرب الحدود مع الكاميرون.

وبوكوحرام "جماعة أهل السنة للدعوة للجهاد" هي جماعة إسلامية تنشط في شمال نيجيريا، وهي حركة محظورة رسميًا يعرف اسمها بلغة الهوسا بمعنى "التعليم الغربي حرام" القائد العام لها هو أبو

بكر شيكاو. وسميت الجماعة أيضًا "طالبان نيجيريا" لأنها تألفت من البداية من طلبة تخلوا عن الدراسة وأقاموا قاعدة لهم في قرية كاناما بولاية يوبي شمال شرقي البلاد على الحدود مع النيجر.

تأسست الجماعة عام 2002 في ولاية بورنو بشمال نيجيريا على يد مدرس رجل دين "محمد يوسف" ولكن الوجود الفعلي للحركة بدأ خلال عام 2004 بعد أن انتقلت إلى ولاية يوبي حيث بدأت عملياتها ضد المؤسسات الأمنية والمدنية النيجيرية.

ترجع أصول بوكوحرام إلى مجموعة من الشباب الإسلامي تجمعت في مسجد في ميدوجوري من نحو عقد من الزمان. وفي عام 2002 أطلقت المجموعة التي لم تكن عرفت بعد باسم بوكوحرام بيانًا جاء فيه "إن الإدارة المدنية والمؤسسة الإسلامية صارا غير محتملين وغير قابلين للإصلاح بسبب الفساد" وأعلنت أنها ستقوم بالهجرة أي الخروج واتباع سنة النبي محمد عليه الصلاة والسلام عندما ترك مكة إلى المدينة، وخرجت هذه المجموعة الشبابية من ميدوجوري إلى قرية تسمى "كاناما" بولاية يوبي YOBE STATE قرب حدود النيجر لتؤسس جماعة منفصلة تتبع بصرامة المبادىء الإسلامية، ودعا زعيمها محمد غيره من المسلمين للانضمام إلى جماعته والعودة إلى

نوع من الحياة تحت حكم الإسلام الحقيقي، بهدف إعداد مجتمع أكثر تكاملًا بعيدًا عن المؤسسة الفاسدة. وفي ديسمبر سنة 2003 خاضت المجموعة صراعًا مع الشرطة يتعلق بنزاع حول حقوق الصيد في المناطق المجاورة، وترتب على هذا النزاع محاصرة الجيش لهم وسقوط نحو 70 عضوًا من الجماعة قتلى بالرصاص.

لفتت الجماعة الاهتمام بنيجيريا بسبب الاسم الذي انتشر عليها محليًا وهو "طالبان النيجيرية" رغم أنه لم يعثر على أي دليل يؤكد وجود صلة بين بوكوحرام وحركة طالبان الأفغانية، كما جذبت اهتمام الإعلام النيجيري لأن كثيرًا من أعضاء الجماعة هم أبناء وأشخاص من ذوي النفوذ والنخب الموجودة في شمال نيجيريا، ربما يكونوا من دوائر أكثر غنى في المجتمع النيجيري وكان أحدهم ابن حاكم ولاية يوبي وهو بوكارابا إبراهيم. وفي سنة 2004 كشفت برقية لحكومة الولايات المتحدة أذاعتها ويكيلكس أن سفارة الولايات المتحدة في أبوجا انتهت إلى أن المجموعة لا تمثل تهديدًا دوليًا وليس لها ارتباطات مع منظمات الجهاد الدولية.

من بقي حيًا من طالبان النيجيرية عادوا إلى ميدوجوري حيث استقروا مع غيرهم من المجموعة الشبابية التي كان قائدهم محمد

يوسف الذي أنشأ مسجدًا خاصًا وسماه "مسجد ابن تيمية". وقد تركت السلطات الجماعة لحالها فتوسعت في المناطق الأخرى ومنها بوشى في دولة النيجر.

ويرى المراقبون أن الجماعة أنشئت باعتبارها دولة داخل دولة فلها مجلس إدارة وشرطة ومزرعة كبيرة. وقد جذبت أكثر فأكثر مجموعات كبيرة من الناس تحت سقفها لتقديم المساعدات والطعام والمأوى، وكثير ممن جذبتهم الجماعة هم من اللاجئين بسبب الحروب على الحدود في تشاد والعاطلين عن العمل في نيجيريا، وجماعة قدمت إليهم من تشاد، وعرف عن هؤلاء رفضهم الاندماج مع الأهالي المحليين ورفضهم التعليم الغربي والثقافة الغربية، ومن هنا أطلق عليهم اسم بوكوحرام.

إن مصدر الثروة المالية للجماعة في هذه الفترة من وجودها ليس واضحًا، ويقال إن محمد يوسف حصل على أموال من علاقته بالسلفيين من المملكة العربية السعودية عبر رحلتين للحج قام بهما، وثمة مصدر آخر محتمل للتمويل في تلك المرحلة وهي الهبات التي قدمها الأثرياء في شمال نيجيريا. وفي عام 2006 قبضت سلطات أمن الدولة على رجل أعمال من الشمال بعد أن ذكر مجموعة من الأطفال

أنهم أرسلوا بواسطة الجماعة للتدريب في معسكر للقاعدة في موريتانيا وأن رجل الأعمال هو من قدم المساعدات المالية للجماعة للصرف على هؤلاء، وقد نفى الرجل هذا الادعاء وقال: "إن ما قدمه كان مصروفًا من مصارف الزكاة العادية التي يلتزم أثرياء المسلمين بتقديمها للخير".

وعشية الانتخابات الرئاسية النيجيرية عام 2007 اغتيل الشيخ جعفر محمود آدم وهو من رجال الدين ذوي الشعبية، وظلت عملية اغتياله غامضة بعض الوقت ثم عرف أنها نفذت بأوامر من محمد يوسف بعدما أخذ الشيخ جعفر ينتقد الجماعة بسبب عقيدتها الجامدة التي أدت إلى صراع مع الدولة. ويرى البعض أن عملية الاغتيال كانت نقطة تحول من بوكوحرام لأنه لم يعد من الممكن إرجاع يوسف وأتباعه إلى التيار الأساسي للمؤسسة الإسلامية الشمالية.

وفي عام 2009 تصاعدت الأحداث الدموية، وتصادمت الجماعة مع السلطات عندما قامت حشود كبيرة لتشييع جنازة أحد أعضائها وأوقفت قوات الأمن الجماعة بالعنف فاقتحمت الجماعة مراكز البوليس وقتلوا عددًا من ضباط الشرطة.

هذه الأحداث أدت بالحكومة أن تحاصر الجماعة وتقتل أكثر من

700 من أعضائها، ولكن الجماعة استطاعت أن تخرق حصار الشرطة وطافوا الشوارع يواجهون الشرطة وقتلوا عددًا من المدنيين المسلمين والمسيحيين بغير تفرقة.

استعادت الشرطة سيطرتها وبدأت تعتقل وتمارس العنف مع أعضاء الجماعة ومع أي شخص يظهر أنه مؤيد لها أو متعاطف معها، واعتقل عشرات من الناس وحبسوا من غير محاكمة، وقبض على "محمد يوسف" بواسطة الجيش الذي سلمه للشرطة التي قتلته خلال ساعات، وقد أنكر ضباط الشرطة أنهم قتلوه وقالوا إنه أطلق عليه النار وهو يحاول الهرب، ولكن الفيديو الذي صور الحادث أظهر بوضوح تنفيذ الإعدام فيه من البوليس وعلى عدد من الصبية والشباب ومن قيل أنهم من أعضاء بوكوحرام ومنهم "بوجي فوى" مفوض الشئون الدينية في الحكومة، أما أعضاء الجماعة الذين لم يقتلوا ولم يعتقلوا فقد هربوا خارج نيجيريا.

وبعد هذه الأحداث بدأت الشرطة والجيش يحصلون على معلومات من الحكام التقليديين والأئمة عن الأشخاص الذين يشك أنهم من أعضاء أو من المتعاطفين مع بوكوحرام، ومن أفلت من هؤلاء صودرت أمواله، واختفى عدد غير معروف من هؤلاء الذين

اتهموا في ذلك الوقت، ويعتقد أن عددهم يجاوز المائة ولكن البوليس ينكر أنه أعدمهم.

ومن الطبيعي أن أحداث العنف لم تكن متكافئة بين قوة الجيش وقوة الجماعة حيث أن الجيش استخدم الأسلحة الثقيلة ومدافع الهون بينما الجماعة لم تملك سوى الأسلحة البدائية من السهام وبنادق الصيد. وأن غالبية أعضاء الجماعة كانوا شبابًا صغارًا في السن وكان الجيش يقتل دون تمييز حتى من يجده آمنًا في بيته باعتباره أنه من الجماعة وكانت جثثهم تترك مكشوفة تتحلل وتتفسخ لأيام والجميع ينظرون ولا يبالون، لقد أعطى الجيش كل الصلاحيات بإعدام كل من يتم القبض عليهم، وبذلك ترك منفذوها دون محاسبة.

بين عامي 2009 - 2010 جذبت انتفاضة الجماعة انتباه الجماعات الجهادية الدولية وجماعات الإرهاب على طول الساحل. وذكرت السلطات النيجيرية أنها تتابع عددًا من معسكرات التدريب تبلغ العشرات من النيجيريين، وأن أعضاء بوكوحرام يتلقون التدريب أيضًا في معسكرات للمتمردين لدى قبائل الطوارق في مالي. وذكر وزير خارجية النيجر أن النيجيريين يتمرنون في معسكرات الإرهابيين في منطقة الساحل.

ترتكز أيديولوجية بوكوحرام على الجهادية وتتميز بالصلابة والخشونة فهي أكثر التنظيمات عنفًا، وهي تميل إلى العزلة والتكفير والهجرة والتوحد والجهاد، معقلها الأصلي- كما سبق القول - قاعدة في قرية كاناما بولاية يوبي شمال شرق نيجيريا على الحدود مع النيجر، ووصفت الجماعة بأنها نسخة أقرب إلى طالبان في غرب أفريقيا. ومن أبرز ملامحها الفكرية أنها ترتكز حول عدد من الأصول أهمها العمل على تأسيس دولة في نيجيريا بالقوة المسلحة والدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا، وعدم جواز العمل في الأجهزة الأمنية والحكومة في الدولة، ورفض التعليم الغربي والثقافة الغربية، وبشكل عام فكرها أقرب إلى التكفير.

إن أبرز عوامل تنامي بوكوحرام في نيجيريا الفقر والتصحر والبطالة والأمية وغياب أجهزة الدولة على الرغم من أن نيجيريا تحتل المرتبة الأولى اقتصاديًا في القارة الأفريقية فناتجها المحلي يزيد على 500 مليار دولار. وهي دولة بها أكثر من 350 عرقًا وأكثر من 250 لغة وما يزيد عن 150 ديانة، ويشكل المسلمون أكثر من 70 ٪ من إجمالي عدد السكان البالغ 150 مليون نسمة وهم يمثلون الأغلبية المطلقة في 19 ولاية في الشمال من أصل 36 ولاية يتألف منها الاتحادية النيجيرية،

ويمثل إقليم الشمال أكبر منطقة كثافة مسلمة حيث يشكل المسلمون فيه 95 ٪ . وقد استغلت بوكوحرام عدة عوامل في شمال وشرق البلاد ذات الأغلبية المسلمة لكسب مزيد من المقاتلين، واستغلت الفساد داخل الحكومة خاصة الأمن والجيش لتستطيع اقتحام السجون وقتل المئات، كما استغلت الدين لتصعيد عملياتها الجهادية في المدن ذات الأغلبية المسيحية. ويقول الباحث "علي بكر" في "مجلة السياسة الدولية": إن سياسات الحكومة العسكرية والمدنية المتعاقبة في نيجيريا التي تستخدم العنف المفرط تجاه الحركات السياسية المناوئة لها خاصة بوكوحرام أتاحت لها أن تكسب العديد من الأنصار بين أوساط الشباب، كما استطاعت أن تكسب تعاطف المسلمين في نيجيريا بسبب عمليات القتل البشعة والخارجة عن القانون والتي ارتكبتها الشرطة النيجيرية في حق أعضاء الجماعة مما خلق نوعًا من التعاطف تجاه الجماعة وتقديم العون والمساندة لها.

كما يلعب البعد العرقى دورًا كبيرًا إذا يتشكل شمال نيجيريا من قبيلتين كبيرتين هي الهوسا وأغلبهم مسلمون والإيبو وغالبيتهم مسيحيون، وكثيرًا ما يحدث اشتباكات دينية وعرقية بين القبيلتين، وتطرح الجماعة نفسها كمدافع عن الإسلام والمسلمين مما يعطي

ذلك نوعًا من التعاطف".

وتتمثل المطالب الأساسية للمواطنين المسلمين في نيجيريا في أن يتحقق لهم وجود فعلي واضح على الخريطة السياسية للدولة بحكم أغلبيتهم السكانية، وأن يكونوا محل اعتبار عند اتخاذ قرارات تتعلق بالشئون الداخلية والخارجية.

يذكر أنه في عام 1999 صدر القانون الفيدرالي الذي يجيز لكل من الولايات النيجيرية إصدار قوانينها الخاصة، فبدأت بعض ولايات الشمال المسلمة تسير نحو أسلمة القوانين، وتعاقب إعلان الالتزام بالشريعة في 12 ولاية شمالية فاشتد غضب جماعة مسيحية وتنصيرية ونشبت نزاعات دموية بين الطرفين في عدد من المدن والأرياف سقط فيها مئات القتلى، وقد اعترض الرئيس النيجيري السابق "أوباسانجو" على تطبيق الشريعة وحذر من أنها أمر مخالف للدستور مستشهدًا بأن الرجم وقطع الأيدي يخالفان دستور نيجيريا ولذا ينبغي لتطبيق قانون ما أن يكون مدونًا في مواد دستور البلاد والشريعة ليست كذلك.

إن الواقع التنصيري الذي يهيمن على نيجيريا جعل من شعار تطبيق الشريعة موقفًا دفاعيًا يتخذه حكم الأقلية تجاه الأكثرية. وتقول الجماعات الإسلامية أن وسائل الإعلام الغربية انشغلت بالحديث عن

مساوىء الشريعة كما تراها، وشغلت أجهزتها السياسية لتعزيز النظام القائم من خلال تقاطر المسئولين الغربيين لزيارة نيجيريا وتغاضوا تمامًا عن حملات التنصير التي أصبحت تتحرك بصلافة في أرجاء البلاد، ولم تعد حملات التنصير والمنصرون يتخفون بأنشطتهم كما كان الحال في السابق وصاروا يعلنون عن مؤسساتهم بشكل واضح، وأصبحت مدينة لاجوس المركز الرئيسي للنشاط التنصيري في وسط وغرب أفريقيا كلها. وتشير التقديرات إلى تضاعف عدد المسيحيين في المنطقة خمس مرات منذ الخمسينيات حتى الآن.

ارتكبت الحكومة النيجيرية في المسلمين أبشع المجازر، ولم يتركوا العاجزين من الرجال والنساء حتى طالبت منظمة هيومان رايت ووتش المعنية بحقوق الإنسان بالتحقيق في ملابسات مقتل قائد الجماعة محمد يوسف وقد ظهرت صورة خاصة بجثته مقيد اليدين وتبدو على الجثة إصابات بالغة وتشوهات بسبب إطلاق الرصاص. وتولى قيادة الجماعة بعده ساعده الأيمن أبو بكر شيكاو الذي كثيرًا ما أعلن الجيش النيجيري والشرطة النيجيرية عن مقتله إلا أن الخبر دائمًا لا يكون صحيحًا، وكانت الجماعة ترد على مزاعم مقتله بفيديوهات دعائية تظهره على قيد الحياة حتى أطلق عليه الميت الحي. وقد

رصدت الولايات المتحدة جائزة قيمتها سبعة ملايين دولار لمن يقدم معلومات تساعد على القبض عليه ولكن لم تغر الجائزة أحدًا.

هددت بوكوحرام بتصعيد عملياتها انتقامًا لمقتل العديد من عناصرها وعلى رأسهم زعيم الجبهة السابق محمد يوسف، وأعلنت أنها ألحقت نفسها بتنظيم القاعدة وأنها ستلجأ إلى الأعمال الانتحارية وستشن سلسلة من التفجيرات في شمال البلاد وجنوبها مما سيجعل نيجيريا مستعصية على الحكم. فأثار هذا الإعلان المخاوف من انتشار نماذج القاعدة في أفريقيا مما يشكل تهديدًا لعديد من الأنظمة وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في مناطق إنتاج النفط حيث تملك نيجيريا 2.6 ٪ من احتياطات النفط العالمية. هذا بالإضافة إلى قلق الدول الغربية خاصة فرنسا بسبب ما تمثله منطقة غرب أفريقيا من أهمية في مصالحها الاقتصادية والسياسية.

بعد مبايعة بوكوحرام تنظيم القاعدة عام 2009 عملت على رسم خريطة جديدة لتواجدها أبرزها في الجزائر مع جماعات أبو مصعب الجزائري، وفي موريتانيا مع "الحركة من أجل الوحدة والجهاد" بزعامة أحمد ود خيرو، وتنظيم أنصار الدين في مالي بزعامة إياد غالي.

لم يكن إعلان بوكوحرام بإلحاقها بالقاعدة مجرد إنذار إذ بدأ

على الفور أسلوب الضرب والجري ضد رجال الأمن باستخدام الدراجات البخارية (الموتوسيكلات) حيث تغتال الجنود وتحصل على أسلحتهم، واستهدفت أيضًا القادة المحليين المتعاونين مع البوليس والذين كانوا يرشدون البوليس إلى أعضاء بوكوحرام، وكذلك استهدفوا من كان استولى على منازلهم بعد هروبهم من قبل.

وفي عشية أعياد ميلاد عام 2010 تفجرت قنابل بجوار الكنائس وفي السوق في منطقتين في جوس وقتل العديد من الأشخاص، واتهمت بوكوحرام ولكن قيل أن ذلك لم يكن من تدبير الجماعة وإنما نتيجة صراع طائفي سياسي بعد أن أصبح كل عمل ينسب إليها.

كما حدثت تفجيرات أخرى في العاصمة النيجيرية أثناء الاحتفال بمناسبة مرور خمسين سنة على استقلال البلاد. وأظهرت هذه الأحداث للسلطات أن الجماعة قادرة على أن تصل إليهم حتى في أبوجا.

وخلال الشهور الأولى من عام 2011 اتسع نشاط بوكوحرام ومارست سرقة البنوك واصفة ما تأخذه من مال بأنه من غنائم الحرب، ويقال أنها جمعت نحو 500 مليون نائيرًا NAIRA أي حوالي ثلاثة ملايين دولارًا من هذه السرقات، ولكن هذه الادعاءات غير محققة.

وفي يونيو من ذلك العام فجرت بوكوحرام مبنى أركان الشرطة الوطنية في أبوجا بواسطة سيارة محملة بالمتفجرات رغم أن هذا المبنى مقر المكاتب الرسمية ومؤمنة، كما فجرت سيارة عند مقر الأمم المتحدة في أبوجا، وثار التساؤل عما إذا كان ذلك تفجيرًا أم عملًا انتحاريًا، واحتلت هجمات بوكوحرام مكان الصدارة في أخبار العالم، واعتبرت جماعة مسلحة بدأت تتخذ وسائل تكتيكية تؤدي إلى تفجيرات انتحارية.

وفي العالم التالي 2012 واصلت بوكوحرام هجماتها، وأحرقت 12 مدرسة في مادو جوري وفقد عشرات الآلاف من التلاميذ أماكن دراستهم، وأعلنت بوكوحرام أن هذه الهجمات هي رد على القبض على عدد من المدرسين الإسلاميين الذين يعملون في المدارس الإسلامية "سانجايا" حيث يدرس المدرسون القرآن للطلاب. وهذه المدارس لا توجد في نيجيريا فقط ولكنها تعمل عبر الساحل كله. ويعرف الأطفال التلاميذ فيها باسم المجاريس AL MAJRIES يأتون من الريف إلى المدن وبعضهم يمارس التسول طول النهار ثم يعطون المال الذي جمعوه للمدرس الذي يدير المدرسة.

وتذكر الجماعة أنها تهاجم المدارس الحكومية لأن الحكوم

تهاجم مدارسهم، على أن قمة الأحداث التي لفتت أنظار العالم وهزت الرأي العام العالمي هو ما قامت به الجماعة في أبريل 2014 من اختطاف 223 تلميذة من طالبات المدارس وأعلنت عزمها على معاملة التلميذات المختطفات كسبايا، وهددت بيعهن جواري ما لم تطلق السلطات سراح أعضاء الجماعة المعتقلين. ونقل تسجيل فيديو عن "أبو بكر شيكاو" زعيم بوكوحرام قوله إنه مستعد لإطلاق سراح الفتيات التي خطفهم مقاتلوه مقابل الإفراج عن سجناء لهم، ولكن الرئيس جوناثان رفض ذلك، وكان شيكاو أعلن قبل الحادث عزمه عن اختطاف فتيات ردًا على قيام الشرطة باختطاف زوجات وأطفال من عناصره وقد نفذ تهديده باختطاف التلميذات من مدرستهن.

وبعد حادث اختطاف الفتيات، خطفت بوكوحرام عشرات من صيادي السمك في شمال نيجيريا ونقلت عددًا منهم في زوارق عبرت بحيرة تشاد إلى إحدى معاقل الجماعة قرب الحدود مع تشاد، فى منطقة نائية تتسم بضعف الاتصال بها.

ثار العالم وعلى رأسه فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا لحادث خطف التلميذات وعرضوا خدماتهم لتحرير الفتيات، وأثير الأمر في مجلس الأمن الذي أدرج بوكوحرام النيجيرية

على القائمة السوداء للمنظمات الإرهابية الخاضعة لعقوبات دولية بسبب علاقتها بتنظيم القاعدة، واتخذ المجلس هذا القرار استجابة لطلب رسمي من الحكومة النيجيرية. وتتمثل العقوبات في تجميد أرصدة منظمات القائمة السوداء وقياداتها وخطر تصدير السلاح إليها، والمنع من السفر وحرمانها من أي دعم من المجتمع الدولي.

هذا التهديد والعقوبات لم يحد من هجمات بوكوحرام، ففي نوفمبر قامت الجماعة بهجوم مسلح بالقنابل والأسلحة الرشاشة على مصلين في مسجد بمدينة كانو أسفر عن سقوط خمسين قتيلًا وإصابة 170 آخرين وفرار ثلاثة آلاف شخصًا إلى النيجر حسبما ذكرت الأنباء. واعتبر الهجوم تطورًا نوعيًا في الهجمات بالانتقال من المدن النائية إلى المدن الكبرى. وقد وقع هذا الهجوم بعد محاكمة عسكرية لـ 59 جنديًا في الجيش النيجيري انحازوا لبوكوحرام، وقضت المحاكم بإعدام 12 جنديًا منهم بتهمة التمرد ورفض القتال ضد المسلحين من بوكوحرام وإطلاقهم النار على ضابط القيادة في مادوجوري.

والحاصل أنه على مدى السنوات الخمس الماضية خاضت نيجيريا معركة شرسة للقضاء على تمرد بوكوحرام دون جدوى، حتى فرضها حالة الطوارىء فشلت في السيطرة على مسلحي الجماعة التي

تطورت تكتيكاتها من مجرد الكر والفر إلى الاستيلاء على البلدان والقرى الواقعة شمال شرقي البلاد في بورنو ويوبي وأمادو معلنة إياها أنها جزء من الخلافة الإسلامية. وبدلًا من أن تشتاط الحكومة النيجيرية لهذا الإجراء الانفصالي فإن ما حدث هو العكس وأثبت عام 2014 أنه أكثر أعوام التمرد دموية، في ظل هجمات متكررة على نحو متزايد وعدد أكبر من القتلى والمشردين ونزوح أكثر من 1.5 مليونًا، وفقًا لتقرير الحكومة المحلية بولاية بورنو.

انتهجت بوكوحرام استراتيجية جديدة هي سياسة التشتيت أي شن هجمات متقطعة على حدود أكثر من دولة بهدف تشتيت الجهود العسكرية التي تقوم بها الدول المحيطة ببحيرة تشاد، فإذا ما تم الضغط عليها من بعض المناطق فإنها تحاول تجنب ذلك الضغط بالظهور في مناطق أخرى. وما يساعد بوكوحرام على اتباع سياسة التفتيت أنها لا تخضع لهيكل تنظيمي واضح، وهذا يسمح لها بالمراوغة والإدماج وإجراء عمليات سريعة والانسحاب سريعًا. وهذا التكتيك في الحرب هو الذي أدى إلى استسلام الجيش النيجيري رغم أنه يعد من الجيوش القوية في أفريقيا إذ يبلغ قوامه 130 ألف جنديًا.

وفي فبراير من هذا العام 2015 تشكل تحالف من دول بحيرة

تشاد ضد بوكوحرام، وتزعمت تشاد التحالف الذي ضم النيجر والكاميرون ونيجيريا وتشاد التي أرسلت تعزيزات عسكرية لدعم الجيش الكاميروني الذي تعرض لهجوم في المنطقة الشمالية الحدودية مع نيجيريا، فهاجمت بوكوحرام مواقع الجيش التشادي في بلدة جامبارا شمال نيجيريا حيث يرابط جنود تشاديون. ومشكلة تشاد أن بوكوحرام تتمركز على مسافة أقل من 100 كليو من العاصمة التشادية بنجامينا. وتخشى السلطات التشادية من تسلل عناصر تابعة للجماعة إلى تشاد اعتمادًا على علاقات عائلية أو تجارية في منطقة حدودية تختلط فيها الأعراق والمصالح. وأن يتمدد تأثير الجماعة إلى الجارة الشرقية لها، وتشاد والسودان على خلاف مستمر، ودائمًا ما تتهم تشاد الخرطوم بانتهاك سيادة أراضيها والتدخل في شئونها الداخلية والسعي للإطاحة بنظامها، وتتهم الخرطوم تشاد بدعم المسلحين في دارفور بتوفير المساحة والدعم المباشر وغير المباشر والمساهمة في تفجير الأوضاع في دارفور المضطربة في غرب السودان، حيث القبائل المشتركة على حدود التماس بين تشاد وإقليم دارفور تختلط فيه الأنساب والأعراق ويقوى التضامن بين القبائل، وهذا الاختلاط يخدم

بوكوحرام.

إن صدى الإرهاب في المغرب الإسلامي وجد استجابة سريعة وكبيرة ليس في الدول الأفريقية فحسب بل من العالم الغربي، وبدعم من الولايات المتحدة وبمشاركة 1300 جنديًا من 28 دولة أفريقية وغربية جرت فى شهر مارس مناورات عسكرية يطلق عليها اسم "فلينتلوك FLINTLOCK"، وشاركت فيها الجزائر وتونس (وهما من دول الشمال الأفريقي وليس من دول الصحراء) ووصفت بأنها استعداد لهجوم ضد بوكوحرام.

وتهدف مناورات "فلينتلوك" التي تجرى سنويًا منذ عام 2005 إلى تقوية التعاون العسكري عبر الحدود في حزام الساحل الأفريقي. وهذا التدريب يمكن اعتباره تجهيزًا لتمكين قوات خاصة من تعلم تقنيات الحرب ضد الإرهاب. ويشارك في المناورات 250 جنديًا أمريكيًا. وأهداف التدريبات تبادل المعلومات المخابراتية والتدريب على الدوريات وتقنيات الحياة في الصحراء والعمليات المحمولة جوًّا والرماية. وبعد انتهاء المناورات يترك الجيش الأمريكي وراءه المعدات. وقال الجنرال "جيمس ليندر" قائد العمليات الخاصة الأمريكية في أفريقيا أن الجيش الأمريكي سيقدم معدات اتصال

ومعلومات استخباراتية وتقنيات تسمح بالتخابر عبر الهواتف المحمولة والرسائل اللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر لمساعدة الدول الأفريقية في قتالها لجماعة بوكوحرام. ومن الأمور التي ستضطلع بها أمريكا عبر الطيران، عن طريق الطيران فوق الهدف والحصول على تسجيل صوتي كامل للتحركات أو القيام بنوع من التحليل الجغرافي للمكان أو التحليل التقديري لحركة العدو. وجاء رد الفعل من بوكوحرام أن توعد زعيمها "أبو بكر شيكاو" بإلحاق الهزيمة بالقوات الأفريقية التي تقاتل جماعته وهدد بنقل النار إلى الدول المجاورة.

نظرية المؤامرة

مما تقدم نجد أن أغلب جماعات العنف أو الجماعات الجهادية التي تتسم بالإرهاب بدأت جماعات معارضة سلمية تطالب بحقوق قد تكون مشروعة أو مغالى فيها، وأنها لم تشهر السلاح وتتحول إلى العنف إلا عندما مورس ضدها ألوان من القهر تصل إلى حد الإبادة.

ولكن هناك من يحجر عليها هذه المطالب ويطالب بإقصائها ويصفها بالعمالة لجهات أجنبية وأنها تتآمر على نظمها، وتمشيًا مع نظرية المؤامرة ألم يكن نشاط بوكوحرام في نيجيريا أدى

إلى إضعاف نيجيريا حتى وقعت البلاد فعليًا تحت أيدي أمريكا وحلفائها الغربيين في وقت كان مركز نيجيريا في غرب أفريقيا يتبوأ مكانًا عاليًا، ألم يكن انهيار السياسة الخارجية لها الناجم عن ضعف حكومتها يتماشى مع بوكوحرام، ذلك أن الولايات المتحدة ترغب بإلحاح أن تجعل نيجيريا هدفًا لقواتها وموقعًا لها في أفريقيا تحت مظلة "الأفريكوم" - قوات القيادة لألأمريكية في أفريقيا - UNITED STATE AFRICAN COM-MEND. وكيف يمكن لنيجيريا أن تقاوم عروض الأفريكوم إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على مساعدتها. ويذكر أن الرئيس النيجيري جوناثان كتب إلى الحكومتين الإنجليزية والإيطالية عام 2012 بعد أن فشل في إنقاذ الراهبين التابعين لهما يقول "إن الحكومة النيجيرية تواجه تحدي الإرهاب على مستوى الجماعة الدولية، مشيرًا بذلك إلى أن هناك علاقة بين بوكوحرام والقاعدة، وأن العلاقات بين نيجيريا والدول الأجنبية لابد أن تنمو بشكل أعمق. وعلق المراقبون على حديثه بأنه يحمل طلبًا مستترًا لمعونة الأوروبيين. وقد سخر الرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" من طلب الحكومة النيجيرية الاستعانة بمساعدة

أمنية من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل والصين لإنقاذ الفتيات المختطفات، وقال إن فشل الجيش النيجيري في تحقيق الأمن للمواطنين لا يمكن قبوله وأن الموت أفضل من السماح للدول الأجنبية لتحقيق الأمن لدول القارة، وأن قيام بعض الدول الأفريقية مثل نيجيريا والكونغو الديمقراطية والصومال بطلب مساعدات أجنبية لحماية مواطنيها يصل إلى درجة التصويت بحجب الثقة عن زعماء هذه الدول.

والحال أن الأفريقيين الآن يستشعرون خطر أن تقع أفريقيا في يد القوى الاستعمارية من جديد. ويعتبر بعض القادة أن قوى المعارضة في دولهم هم ألعوبة في يد هذه القوى، وأن أنشطتهم هي التي أدت إلى إضعاف نظمهم!!

وأيضًا بالنسبة لفرنسا فإن ما صنعه الفرنسيون في مالي يثير الشكوك، فثمة سؤال يتردد لماذا سمحت السلطات الفرنسية عندما تدخلت في مالي بعنف في يناير 2013 بادعاء تحريرها من المجاهدين الإسلاميين. لماذا أفسحت لإياد أخ غالي IAD GHALI قائد جماعة الأنصار الإسلامية طريقًا حرًا عبر الإقليم وسمحت لمجموعة من المقاتلين الإسلاميين يفرون من تحت قبضتها؟، إن السؤال لماذا

تركتهم يذهبون إلا أن تكون قاصدة أن يبقى لها دور على مدى طويل في صحراء الساحل وأن توجد مبررًا لوجودها. لقد سمحت السلطات الفرنسية للقوى الإسلامية بالمرور لكي تبقى لنفسها مسوغًا في الغرب الأفريقي.. وتلك هي المؤامرة بعينها.

■ ■ ■

ثالثًا: الاستعمار الجديد يدفع إلى العنف

الأطماع الاستعمارية في أفريقيا لا تتوقف، منذ أكثر من قرن من الزمان احتلت القوى الاستعمارية القارة الأفريقية تحت شعار إنقاذ أفريقيا من التخلف ونشر الحضارة، واليوم تتدخل تحت راية إنقاذ القارة من الإرهاب ونشر السلام.

أهداف الاستعمار الجديد هي حماية المصالح والشركات الأوروبية العاملة في أفريقيا، مواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني وغيره المتصاعد هناك، الخوف من تداعيات الصراعات على نفوذه داخل هذه الدول، وعين الغرب على ثروات القارة الطبيعية، وأن أكبر دولتين تعلنان ذلك صراحة هما فرنسا والولايات المتحدة.

بالنسبة لفرنسا: إن ما تفعله فرنسا في المحيط الإسلامي الغربي الأفريقي لا يصنف إلا أنه استعمار جديد بآلية قديمة وهو التدخل السافر ونشر الفتن والخلافات بين جماعات البلد الواحد لتبقى الصراعات الدائرة فيها بابًا مفتوحًا لتدخلها في أي وقت بدعوى الحفاظ على مصالحها

الاستراتيجية في بلاد تعتبرها إلى اليوم مستعمراتها ومناطق نفوذها.

إن الحملات العسكرية التي تشنها باريس في الساحل الأفريقي تبقى غامضة الأهداف، هل هي تدمير الإرهابيين كما أدلى بذلك الرئيس الفرنسي أو إيصال الأوضاع إلى الاستقرار، أم إعادة السيطرة على منطقة كانت تحتلها، أم إعادة موطىء قدم لها في القارة بعد دخول لاعبين جدد كالصين والهند والبرازيل ومحاولتهم إرساء وجود لهم هناك مما لا يناسب القوى الإمبريالية الكبرى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، أم محاولة للتغطية على الإخفاقات داخل فرنسا من ارتفاع في نسبة البطالة والأسعار، والغطاء التكتيكي هو محاربة الإرهاب الإسلامي. أيًا ما كان الأمر فإن غياب رؤية استراتيجية واضحة قد تغرق فرنسا في مناطق صحراوية واسعة مواتية لحرب العصابات، وستجد فرنسا نفسها تنساق في عملية حربية لا نهائية في وجه حركات التمرد وهي عملية مثقلة بالتخبط ومنذرة بالفشل على الرغم من حرفية القوات الفرنسية المحاربة.

وإذا كانت المصالح الاقتصادية هي المحرك الواضح لتدخل فرنسا وغيرها في شئون أفريقيا حيث شركات الذهب والنفط والماس هناك، فإن هذا لا ينفي الدوافع الاستعمارية، ولم يخرج تدخلها في مالي وأفريقيا الوسطى عن هذا الإطار، وقد تدخلت فرنسا في مالي منفردة بغطاء دولي

أوروبي أمريكي أممي، وجاء تدخلها أيضًا في أفريقيا الوسطى مشابهًا. فبعد تبني مجلس الأمن قرارًا بمنح قوة أفريقية وأخرى فرنسية تفويضًا بالتدخل بدعوى حماية المدنيين والتصدي للجماعات المسلحة تم على الفور نشر الجنود الفرنسيين في طوال البلاد وعرضها.

أن العمليات العسكرية الفرنسية منذ بداية القرن الواحد والعشرين تتسارع وتتلاحق، ففي سبتمبر 2002 أرسل قصر الإليزيه قوة عسكرية إلى ساحل العاج (كوت ديفوار) إحدى دول الفرنكفونية سابقًا لينخرط بضع آلاف من الجنود بشكل كبير في عمليات برية بدعوى منع وقوع حرب أهلية في منطقة ذات أهمية للمصالح الفرنسية. وانتهزت فرنسا اندلاع اشتباكات بين فصائل الطوارق في شمال مالي وسارعت بإرسال قوة فرنسية وحددت مهمتها في طرد المتشددين من مالي، وأيضًا من البلاد المجاورة على طول الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى زعمًا بأنها تأثرت من النشاط الإرهابي، وأعلن وزير الدفاع الفرنسي أن فرنسا يتعين عليها أن تحارب القوى الإسلامية على طول الساحل والصحراء من موريتانيا على المحيط الأطلسي إلى السودان، ووصف المنطقة بأنها خطرة وتحوي كل أشكال التهريب وأنها مفتاح الأمن لدول أفريقيا ولأمن فرنسا نفسها. ولم تذكر فرنسا أي شيء عن

وسائلها في التدخل ومواجهة الإرهاب.

وجاء حادث اختطاف التلميذات في نيجيريا فرصة ذهبية لفرنسا بالرغم من أن نيجيريا لم تكن من مستعمراتها السابقة، إلا أن الرئيس الفرنسي سارع بعقد قمة بقصر الإليزيه ضمت عددًا من قادة الدول الأفريقية لبحث الوضع في نيجيريا، حضرها رؤساء نيجيريا وتشاد والكاميرون وبنين وممثلين عن بريطانيا والولايات المتحدة للاتفاق على خطة إقليمية للتحرك والتصدي لبوكوحرام وتأمين وجود عسكري حول بحيرة تشاد تكون له القدرة على التدخل في حالة الخطر. وحسب تصريحات وزير الدفاع الفرنسي يكون قوام القوة العسكرية ثلاثة آلاف جنديًا، وذلك ضمن عملية تنظيم القوات العسكرية المنتشرة في المنطقة لمكافحة الإرهاب. وبادر الرئيس الأمريكي "أوباما" بتخصيص نحو 750 مليون يورو لفرنسا لدعم مكافحة الإرهاب، وقال إن حالة الطوارىء المحتملة للقضاء على النشاط الإرهابي تتطلب وجود مساعدات عاجلة لفرنسا لمواجهة الإرهابيين والمتطرفين ومستخدمي العنف.

وتلخص فرنسا دوافعها في هذا السلوك في أربعة أسباب:

1. أنه رغم العمليات العسكرية الفرنسية ووجود قوة حفظ السلام للأمم المتحدة والمدربين للجيوش الأفريقية التابعين للاتحاد

الأوروبي فإن الوجود الإسلامي للجهاديين يتزايد والعناصر الإرهابية تعيد تنظيم نفسها فالمنطقة أبعد ما تكون عن الأمان، وهذا يتطلب وجودًا مستمرًا وأساسيًا للقوات الفرنسية.

2. أمور تتعلق بتجارة المخدرات في هذه المنطقة.
3. هناك تهديدات إرهابية لإثارة القلاقل في تشاد ويقال إن مختار بن مختار قائد المرابطين (منظمة) الجهاديين التي تكونت باتحاد بين حركة التوحيد والجهاديين في غرب أفريقيا MUJAO يعد لحملات إرهابية في المنطقة.
4. التهديد المتصاعد الذي تشكله بوكوحرام في نيجيريا لأقطار أخرى في الإقليم وخاصة في النيجر والكاميرون وأجزاء غربية من تشاد كما تواجه ذات التهديد بعدم الاستقرار والإرهاب عن طريق هجرات اللاجئين من المقاتلين أعضاء بوكوحرام.

والحقيقة أنه لا يوجد تحليل كاف لشرح لماذا هذا كله بالشكل الكارثي في أفريقيا. قد تكون مساعدة الناتو للإطاحة بمعمر القذافي في ليبيا 2012 كان لها تأثير مأسوي مدمر على الساحل مما لم يكن يتنبأ به الناتو، ففضلًا عن آلاف العمال والمرتزقة والمجندين ذوي

العقود الطويلة المدى في جيش القذافي، وفضلًا عن أن هؤلاء عادوا إلى الساحل، فإن المنطقة صارت تعج بالسلاح المسروق من ترسانات القذافي مما يقود إلى احتمالات من الخطر غير مقدرة.

بالنسبة للولايات المتحدة: جاء اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الساحل الغربي الأفريقي (المغرب الإسلامي) متأخرًا نسبيًا وفي إطار شعار الحرب على الإرهاب الذي رفعته أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر سنة 2001. وطبقًا لتحليل وزارة الدفاع الأمريكية فإن هذه المنطقة تمثل خطرًا استراتيجيًا على الولايات المتحدة، وقد أنشأت بالفعل قاعدة عسكرية في النيجر للتجسس من خلال استخدام الطائرات دون طيار.

وعلى أية حال فإن الحرب على الإرهاب أضحى مجرد سلاح ترفعه الولايات المتحدة حتى في صراعها ضد الصين، إذ لولا القاعدة في أفريقيا لما تمكنت أمريكا من القيام بأنشطة عسكرية تستهدف في حقيقتها النفوذ الصيني المتزايد في أفريقيا، لقد أصبح مقولة الحرب على الإرهاب تعني القيام بأي شيء.

ولكن السياسة الأمريكية بعد تجربتها المهينة في الصومال لم تعد تفكر في التدخل عسكريًا بقواتها على الأرض وتكتفي باستخدام السلاح الجوي أو من يحارب لها بالوكالة كفرنسا فتمنحها التأييد

المادي والمعنوي لتنفذ فرنسا ما تشاء بمباركة أمريكية.

وصفت الولايات المتحدة يومًا الساحل الغربي الأفريقي بأنه طريق الإرهاب، وأنه بيت القاعدة في المغرب العربي، وأنه يرتبط باستمرار بالإرهاب والتطرف، عندما قال ذلك وزير الدفاع الأمريكي "رونالد رامسفيلد" في عام 2002 كان يقصد بطريق الإرهاب صحراء الساحل، وكانت المنطقة في ذلك الوقت من أهدأ المناطق في العالم، واليوم تعتبر من أكثر المناطق خطورة.

وتطبيقًا لسياسة محاربة الإرهاب أسست الولايات المتحدة "الأفريكوم" عام 2007 وبدأت نشاطها رسميًا عام 2008. والأفريكوم هي القيادة الأفريقية الأمريكية المسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية في أفريقيا مع 53 دولة أفريقية (ما عدا مصر)، ويناط بها العمليات العسكرية في أفريقيا لمواجهة الخطر الأمني الذي تشكله الشبكات الإرهابية، وأوجزت فكرة إنشائها في ثلاث أسباب:

1. تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في الصحراء الغربية.
2. تزايد الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة الأفريقية.
3. نمو العلاقات بين الصين والدول الأفريقية.

ولتحقيق أهداف الأفريكوم أعلنت الولايات المتحدة برنامجًا أطلقت عليه لفظ "مكافأة العدالة" يهدف لجمع معلومات عن النقاط الساخنة في العالم ليتيح القبض على عشرات الأفراد الذي يصنفون أنهم إرهابيون يهددون الولايات المتحدة.

وفي يونيو 2014 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن مكافأة قيمتها 18 مليون دولارًا مقابل أي معلومات تؤدي إلى اعتقال أربعة إرهابيين ينشطون في غرب وشمال أفريقيا وهم أبو يوسف المهاجر خبير المتفجرات العضو السابق في حركة التوحيد والجهاد المصرية، وخالد البرناوي الزعيم المفترض لتنظيم الأنصار المنبثق عن بوكوحرام، وحمد الخيري وأحمد التلمي اللذين أسسا حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا التي تنشط في مالي والنيجر.

والسؤال كيف يهدد أمريكا هؤلاء الذين ينشطون في أفريقيا إلا إذا كانت الولايات المتحدة تعتبر أفريقيا جزءًا من نفوذها.

أن الاهتمام الأمريكي بالشأن الأفريقي لا يكمن فقط في محاربة الإرهاب بل الاستحواذ والسيطرة على أفريقيا كمعبر تمارس منه الولايات المتحدة عمليات توسيع انتشارها العسكري عبر العالم. بالإضافة إلى الاحتياطيات النفطية في أفريقيا التي باتت تمثل للولايات المتحدة مسألة أمن قومي، حيث

أن سيطرة الولايات المتحدة على مخزون النفط الأفريقي بجانب سيطرتها على نفط العراق يعني تحكمها في الاقتصاد العالمي، ويشكل مصلحة قومية استراتيجية لها، وهذا ما يجعل أمريكا تتغاضى عن فساد أنظمة الحكم في الدول النفطية الأفريقية. أن موقع أفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى الهيمنة الإمبراطورية على العالم يعززه ضرورة وجود قوات أمريكية في الساحل الغربي لتأمين خط أنابيب بترول تشاد والكاميرون المتجه إلى الأطلسي، وهذا ما يجعل لنيجيريا مكانة خاصة في الأجندة الأمريكية لكونها أكبر منتج للبترول في القارة الأفريقية، وتحتل المركز الخامس في قائمة الدول المصدرة لأمريكا. أن الولايات المتحدة ترغب في أن تجعل نيجيريا موقعًا لها في أفريقيا تحت مظلة قيادة "الأفريكوم".

والاهتمام الأمريكي بنيجيريا لا ينبع من خطر الإسلام الأصولي ولا إلى البترول فحسب وإنما أيضًا الخوف من النشاط الصيني في أفريقيا عامة ونيجيريا وعلى وجه الخصوص، فقد استثار الولايات المتحدة اتفاق إنشاء الصين خط سكة حديد ساحلي بنيجيريا، أخذًا في الاعتبار أن الصين تستطيع أن تلاحق الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الأقوى اقتصاديًا، وهي تعمل بإصرار على مد علاقاتها بأفريقيا للحصول على المواد الخام لصالح صناعاتها التي تنمو بقفزات واسعة

وتجعلها منافسًا للولايات المتحدة في بقعة أفريقية هامة.

أن الاتفاق الصيني النيجيري لا يعني أن نيجيريا تتحدى الولايات المتحدة فنيجيريا لا يمكن أن تقاوم إغراء مساعدة الأفريكوم لها في استعادة التلميذات المختطفات أو ملاحقة عناصر بوكوحرام، وقد يؤدي ذلك أن تتيح نيجيريا كل إمكانيات الخدمات العسكرية والمخابراتية للتدخل الأمريكي، وتجد الحكومة النيجيرية نفسها غير قادرة على معارضة أي وجه من وجوه الأهداف الاستراتيجية التي تضعها الولايات المتحدة تحت برنامج "الأفريكوم" وحينذاك تسقط نيجيريا سياسيًا في يد الولايات المتحدة وستتمزق إربًا.

إن نيجيريا ما لم تتعامل مع مشاكلها الاجتماعية الداخلية فإن بوكوحرام وما يماثلها ستجعل من الصعب حكم نيجيريا. حقيقة أن نيجيريا تحوز عددًا من القوى والثروات ولكنها تفتقد إرادة العمل بالنسبة للمجالات الاجتماعية والسياسية سواء مع القادة الدينيين أو المدنيين، والمسألة لا تحتاج إلى محاربة الإرهاب قدر احتياجها محاربة الفقر بواسطة القضاء على الفساد.

■ ■ ■

رابعًا: الخروج من دائرة العنف

بداية إن أفريقيا غارقة في وهن يعجزها عن التقدم والتنمية، وهذا الوهن الأفريقي يرجع إلى خمسة أسباب وكلها مشاكل عويصة وهي الاستعمار والصراعات القبلية والفقر والجهل والأمراض المتوطنة. وكل هذه الأسباب تعاني منها نيجيريا، لذلك فخروجها من دائرة الوهن والعنف ليس بالأمر اليسير.

إن المشاكل الاقتصادية والصراعات العرقية الإثنية، وكذلك الصراعات المسلحة بين الدول بعضها ببعض نظرًا للخلافات التي خلفها الاستعمار في القارة تساهم في انتشار العنف المسلح الذي تستغله التيارات السياسية والدينية من أجل إيجاد مكان لها. في هذه الظروف يمكن أن تنمو التيارات المتطرفة العنيفة، فنماذج القاعدة وبوكوحرام قابلة للانتشار والتصاعد ما دام هناك الفقر والبطالة وعدم وجود عدالة في التوزيع، إضافة إلى الانتهاكات الصارخة التي تقوم بها الحكومات الأفريقية تجاه مواطنيها ومعارضيها، فضلًا عن غياب

الاعتراف الرسمي بالمكون الثقافي الإسلامي لهذه الجماعات.

كل هذه الأمراض والمشاكل تعاني منها نيجيريا التي كانت توصف يومًا بلؤلؤة القارة. والمعلومات عن نيجيريا تشير إلى أوضاع مضطربة سياسية واجتماعية وصراعات قبلية ودينية، فهناك أكثر من 350 عرقًا وأكثر من 250 لغة، والقوى الاستعمارية القديمة تريد العودة من جديدة إلى هذه المنطقة الغنية بالثروات، ويصعب جدا تقييم الحركات السياسية هناك ومنها بوكوحرام بدون استحضار كل هذه الظروف المضطربة.

إن الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا ارتفع بشكل كبير بحيث أضحى الاقتصاد النيجيري أحد أكبر الاقتصاديات الصاعدة في أفريقيا وتضاعف بنحو 700 ٪ مقارنة بما كان عليه عام 1999. ولكن هذا الواقع للنمو الاقتصادي لا يظهر في طريقة توزيع تلك الثروة الهائلة ولا يكشف عن كيفية حدوث هذا التراكم الرأسمالي بل جاء بالعكس. فقد ارتفعت معدلات البطالة بما يزيد عن 50 ٪ ، وأن هناك نحو مائة مليون مواطنًا يعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا بمعنى أن 70 ٪ من جملة السكان يعيشون تحت خط الفقر، ولا يخفى أن الاقتصادي النيجيري لا يزال تحت رحمة الشركات الأجنبية

متعددة الجنسيات التي تعمل على نهب ثروات البلاد بمساعدة النخب الوطنية التي تحصل على الفتات، ويقول العالم الاقتصادي الجنوب أفريقي "موليتسي مبيكي" في كتابه "هندسة الفقر" أن النخب النيجيرية الحاكمة بعد مرور سنوات طويلة على الاستقلال لم تستطع بناء صناعة وطنية بما يدفع المجتمع إلى الأمام بل أسهمت بدور بارز في تدهور الدولة ومؤسساتها، كما أنها أضحت واحدة من أكثر النخب الحاكمة فسادًا على ظهر الأرض ولا تزال الشركات الكبرى في نيجيريا في أيد أجنبية وتقوم هذه الشركات بجمع مليارات الدولارات وتحويلها للخارج في حين يظل الفتات منها نهبًا لسوء الإدارة والفساد الذي تمارسه النخبة الحاكمة حتى أن أحد المسئولين عن الجامعات هناك وقع عقودًا بملايين الدولارات مع شركات غير موجودة.

إن الفساد وسوء الإدارة وتحالف المصالح الخارجية والداخلية يقف حائلًا أمام استقرار نيجيريا. وفوق كل ذلك خطر الجماعات المتطرفة الذي يهدد بتقويض دعائم الدولة، ونظرًا لعدم كفاءة أجهزة الأمن الوطنية وعدم قدرتها على مواجهة العمليات المتزايدة التي تقوم بها جماعات بوكوحرام وغيرها فقد تشكلت ميليشيات مدنية من أجل الدفاع عن المدنيين، وهو ما يعني تحمل المجتمع مهمة الدفاع

عن نفسه في ظل حالة التراجع والانسحاب الذي تعاني منه الدولة، وهذا ينطوي على تبعات سلبية تقوض مسيرة النهضة والاندماج الاجتماعي. ويذكر أن الخسائر في الأرواح بلغت 36,5653 ٪ منها حدث في النصف الأول من عام 2014 وحده، وأن العدد لا يتضمن من تفلتوا من الاختطاف من الجهاديين ومن مات من مصادر أخرى من العنف الديني.

وقد علق الرئيس النيجيري أنه وضع استراتيجية للتعامل مع التحدي الآتي من بوكوحرام في اتجاهين، الأول: تفعيل وكالات الأمن المحلية وتنشيطها. والثاني: التعاون مع البلاد ذات الخبرات الأكثر في محاربة الإرهاب، وإن فرنسا وبريطانيا والصين وإسرائيل والولايات المتحدة كلها تقدم مساعدات لنيجيريا وتبذل الجهد لاقتلاع المتمردين.

لا شك أن العنف وحده ليس الوسيلة الفعالة للتصدي للإرهاب، وأن الضربات بالطائرات على القرى والمدن هي الأداة المفضلة للنظام النيجيري لمواجهة الإرهاب تكون مؤثرة على آلاف البشر والمواطنين الآمنين المندس بينهم أفراد من الجماعات الإرهابية أو الخاضعين لها، أنها بذلك تكون عمليات إبادة وليست مقاومة لهذه

الجماعات، وأن طرد العناصر الإرهابية إلى الجبال بلا طعام أو ماء وإجبار الرجال على الاختباء وأخذ النساء سبايا لا يضعف من شأنهم بل قد يزيد من التعاطف معهم في ظل المجتمع القبلي، فالتقاليد القبلية لا تقبل أن يعتدي على أحد من أفرادها إنما هي تحاسبه بنظمها إذا أخطأ وهذا ما جعل هذه الجماعات تجد التعاطف معها ومساندتها أحيانًا سرًا. وحتى لو استطاعت الحكومة القضاء ظاهريًا على تواجد هذه الجماعات أو الادعاء بهزيمتها فإن هذه الجماعات تفرز مئات المقاتلين الانتحاريين المحملين بالهزيمة والغطرسة معًا لذلك يتطلب احتواؤهم عملًا مطردًا وصبورًا من السياسات الداخلية.

وإذا كان العنف والإرهاب هو ما يستنفر الرأي العام العالمي لمحاربته فماذا عن نظم غاشمة عنصرية دموية يسكت عنها العالم وعن جرائمها وانتهاكاتها ومن الذي يتصدى لها وهي التي أغلقت كل منافذ العمل السياسي السلمي أمام معارضيها الذين حولتهم إلى إرهابيين. وبفرض ما يعلن عن القوة والعنف في استخدام القوة المسلحة من جانب هذه القوة المعارضة أليست تلك رد فعل لها لما سبقها من عنف واعتقالات وانتهاكات قامت بها النظم الشرعية. أن جماعات المعارضة المسلحة هي نتوء أفرزته تشوهات السلطة الفاسدة غير

العادلة، إنها تعبير عن فشل الدولة في بناء مجتمع عادل، إنها ردود أفعال ضد الظلم، وأن استفحال الظلم ضد المعارضين السلميين لا يقود إلا إلى انفجار غير محسوب من أجل فرض العدالة. إن الحرب في نيجيريا هي حرب طويلة تتطلب مواجهة فكرية وأيديولوجية لهذا الفكر المتطرف، ومعرفة دوافع وأهداف المنتمين لهذه الجماعة وغيرها من جماعات المعارضة التي أثارت غضب المجتمع الدولي، والصراع لم يعد بين جماعة متطرفة تسعى لفرض فكرها وعقيدتها بالقوة على المجتمع ولكنه أصبح صراعًا للحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها في مواجهة فكر يهدد وجودها. فما الذي يجب أن تفعله نيجيريا لتهزم بوكوحرام وغيرها لتخرج من دائرة العنف؟

- أتصور أن الجانب العقيدى هو العمود الفقري لمصدر القوة لبوكوحرام التي تحمل أيديولوجيات متطرفة كما هو الحال بالنسبة لغيرها فى عديد من الجماعات وهم يتوجهون بها إلى الجماهير الإسلامية الغفيرة، ولمواجهتهم فعلى الحكومة أن تنشىء لجان تواجه بها هذا الفكر المتطرف بتغيرات أيديولوجية مقابلة تصدر من أقطاب مفكرين إسلاميين معتدلين يشكلون هذه اللجان.

- وعلى الحكومة أن تستجيب للمطالب المشروعة للجماهير

فثمة مظالم عن أمور يعاني منها الأفراد الأبرياء مما يجعلهم يتعاطفون مع بوكوحرام، ويتعين حل مطالب هؤلاء والاستجابة لها.

- وكذلك يتعين تقييد وإزالة ما يحدث من أجهزة الأمن من عنف يتعارض مع حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد ويجعل هؤلاء يتعاطفون مع بوكوحرام، والواجب على الحكومة أن توقف انتهاكات حقوق الإنسان وكل أنواع استخدام البوليس وأجهزة الأمن للعنف والاعتقالات العشوائية.

- وعليها خلق فرص عمل أكثر مما هو قائم فإن البطالة تبقى تحديًا كبيرًا، وفي شمال شرق الإقليم حيث لا تزال بوكوحرام نشيطة بأكثر مما هي في المناطقة الأخرى وهذا يرجع إلى فشل الحكومة في حل هذه المشكلة ومن ثم فإن خلق وظائف للشباب وإدراجهم في مجالات العمل سيخلصهم من تأثير بوكوحرام.

- أن المساحات الشاسعة للمنطقة التي تتكون منها نيجيريا جعلت من الصعب توافر معلومات عن أخطار الميليشيات التي يستخدمها الساسة، وأن تكاسل الحكومة عن إدراك هذه القوى أوجد لبوكوحرام فرصة التوسع في تطرفها في الشمال.

- ومن الإصلاحات السياسية أيضًا تبني الحوار الوطني، أن فترة القلاقل الطويلة المدى قد عمقت التطرف الديني في نيجيريا. وأن الحوار الوطني والمرونة في إجراء بعض التنازلات يمكن أن يحل المشاكل.

- محاولة إجراء تسوية مع عناصر بوكوحرام الذين يدينون العنف وهذه المحاولة تكون مع غير المتورطين في عمليات إرهابية أو انتهاك حقوق الإنسان من رجال بوكوحرام كي لا تبدو الدولة أنها تعفو عن المدانين، أن التسوية هي برنامج يضعف الجماعات المتطرفة وتشجع على التسليم والاعتدال.

- أخيرًا قد يكون من المفيد دراسة التجربة التركية التي تعبر عن الإسلام المعتدل مما يمهد لإنشاء علاقات إيجابية لهذا التوجه الإسلامي، فالتجربة التركية الحالية التي يقوم بها الرئيس أردوغان تختلف في هذا المجال عن توجهات الرئيس أربكان السابقة التي كانت تعمل على تكتيل الدول الإسلامية والحركات الإسلامية في مواجهة الغرب، فأردوغان على خلاف ذلك يبحث عن نقط الالتقاء مع القوى الغربية والحضارة الغربية ويؤكد على جوانب الالتقاء والتعامل الإيجابي معها وإذا لم يهتم أحد بهذا الاتجاه فإن الحركات

الإسلامية ستنزع إلى العنف وستزداد انتشارًا وحدة، على نيجيريا أن تلجا إلى سياسة القوة الناعمة وتتخلى عن سياسة القوة الخشنة التي ثبت فشلها.

يجب على الحكومة النيجيرية أن تواجه مشاكلها بصدق وجدية وأن تدرك أنها مسئولة عما وصلت إليه أحوال البلاد من اضطرابات، وألا تلقى على قوى المعارضة أنها ألعوبة في يد القوى الاستعمارية الجديدة، وأن أنشطتهم هي التي أدت إلى إضعاف نظمهم، وأن إلقاء كل ما يحدث من عنف على جماعات المعارضة والادعاء بعولمة التطرف والإرهاب من شأنه أن يحول هذه الجماعات إلى تنظيمات متطرفة وذلك تحت الضغط الدولي والإقليمي وهو ما يزيد الأمر خطورة.



الخلاصة

نجح الإعلام الغربي في لفت انتباه العالم لقضية العنف والإرهاب في العالم الإسلامي وخاصة في الغرب الأفريقي، ولكن لم يفرد الإعلام أي مساحة للأسباب التي جعلت الشباب في كثير من البلاد الإسلامية تتخلى عن الحياة طواعية لتذهب بفكرها إلى العنف للبحث عن نظام بديل يكفل له الحق في عدالة تنشدها ولم تجدها في مجتمعاتها، لم يلق الإعلام الضوء على فساد الحياة السياسية والاجتماعية في هذه البلدان خاصة في بلد مثل نيجيريا يملك ثروة نفطية هائلة ويعيش أغلب سكانه ما بين الفكر والتهميش والظلم وانتشار الجهل والأمية.

خلاصة الأمر لما تم استعراضه خلال طيات هذه الدراسة حول العنف في الغرب الأفريقي حالتي مالي ونيجيريا في حقيقته، أن هذه الحركات إنما هي ردود أفعال على قدر كبير من التلقائية للعديد من المشاكل والمآسي التي تحيط بكل الشئون الأفريقية الاجتماعية والسياسية والمعاشية والاقتصادية، وهي ردود فعل لمشاكل عميقة الجذور في هذه المجتمعات. هناك الجوع

والفقر في قارة تزدحم أراضيها بالثروات الطبيعية، وشعبها " كالعير يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول" كما يقول الشاعر العربي القديم، وهناك تاريخ الاسترقاق الذي خلف جروحًا عميقة في النفس الأفريقية ويميل فئات منها إلى العنف الذي هو بعض مما لاقى هذا الشعب في تاريخه الطويل، وهناك الاستعمار الغربي الذي لم يكتف بنهب الثروات الطبيعية الأفريقية واستغلال الأفريقيين شبه أرقاء في مشاريعه الاقتصادية، ولكنه عمل على سحق الشخصية الأفريقية ذات التراث الثقافي والحضارات المتعددة.

كما أن هناك تشكيلات جديدة لدول أفريقية ذات حدود رسمها الاستعمار الغربي على الأراضي الأفريقية وأدت إلى تمزيق الوحدات الاجتماعية لسكان القارة من حيث القبائل أو الوحدات اللغوية أو الوحدات الخاصة بالجماعات الثقافية والعقيدية، وهناك حكومات استبداد من نخب أفريقية أنشأتها القوى الاستعمارية وربتها للتحول إلى عملاء حضاريين للسياسات الغربية تمارس الأساليب الغربية على الشعوب الأفريقية ولكن بوجود أفريقي.

كل ذلك تجيء ردود فعله بتلك الحركات والجماعات التي ذكرنا بعضًا منها في هذه الدراسة. ويلاحظ أن القوى الغربية وأدوات الإعلام الغربي تصور هذه الحركات بما لا يزيد عن القسوة غير المبررة والحمق غير المفسر إلا باعتبارها ظواهر تخلف شعبي وظواهر فكر إسلامي أو فكر

أفريقي موصوم دائمًا بالتخلف والقسوة، وذلك بغير أن يدركوا أن الفكر الإسلامي أو أي فكر أفريقي أو عقائد أفريقية إنما تتولد منه تيارات متباينة للعمل السلمي أو العمل العنيف حسب الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها أية جماعة، وأن الفكر الأوروبي الحديث الموصوف دائمًا بالتقدم والإنسانية والديمقراطية هو نفسه تولدت عنه الحركات النازية والفاشية وتولد منه كل ما عرف العالم وعانى من استعمار ونهب لثروات الشعوب، وقدم للعالم عشرات الملايين من الذبائح البشرية من الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين واسترق الأفريقيين أنفسهم مئات من السنين.

لا شك أن ثمة انحرافات في تفكير تلك الجماعات التي تكلمنا عنها، ولكننا في إدراك جوانب الانحراف فيها يتعين أن نلحظ الأسباب الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى ذلك، وتراكمات المظالم التي أفرزت هذه التلقائية الحادة في ردود الفعل، وأن ندرك أننا إن عاملنا أناسًا بقسوة غير إنسانية فعلينا أن ننتظر منهم ونتوقع ردود فعل تلقائية من نفس النوع.

كما ينبغي أن يكون موقفنا ليس مجرد الهجوم على ما في هذه التكوينات من أخطاء وسلبيات، ولكن أن نفكر في كيف يمكن هدايتها إلى ما ينفعها وينقي فكرها وأهدافها السياسية من هذه السلبيات.

■■■

فهرس المحتويات